

عنقول الواردين من شعار الشيخ على قنبر التاهليق  
في مسائل الطيغش للصديق العلامة المدقق  
الزهامة السيد محمد طابدين الحسيني  
رحمه الله تعالى ونفعنا  
به امين



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي عنا بالانعام \* وعلمنا علم الاحكام \* وامرنا بالطهارة من  
 الاحداث والانجاس والاثام \* لتأهل للثول بين يديه والقيام \* والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد خير الانام \* المميز بين الحلال والحرام \* وعلى  
 اله واصحابه بدور التمام \* ومصاحب للظلام ( اما بعد ) فيقول العبد  
 المقتدر الى رب العالمين \* محمد امين الشهير بابن عابدين \* قفر الله تعالى  
 ذنوبه \* وملا من زلال العفو ذنوبه \* انى طالعت مع بعض الاخوان  
 الرسالة المؤلفة في مسائل الجنب المسماة بذخر التأهلين \* المنسوبة لافضل  
 المتأخرين \* الامام العالم العامل \* المحقق المدقق الكامل \* الشيخ محمد  
 ابن پير على البركوى صاحب الطريقة الحمديه \* وتغيرها عن المؤلفات  
 السنية \* فوجدتها مع صغر حجمها \* ولطافة نظيرها \* جامعة افر  
 فروع هذا الباب \* عارضة عن التطويل والاسهاب \* لم تنسج قريحة  
 على منوالها \* ولم تظفر عين بالتفكر الى مثالها \* فاردت ان اشرحها  
 بشرح يسهل عويصها \* ويستخرج غوبصها \* ويكشف نقابها \* ويذلل صعبها  
 وسهيتها منهل الواردين من بحار الفيض \* على ذخر التأهلين في مسائل الجنب  
 فاقول مستعينا بالله تعالى في حسن التمهيد \* وبلوغ الاسنية \* قال المص  
 رحمه الله تعالى ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل الربال على  
 النساء قوامين ) اى يقومون عليهن قيام الولاة على الرعية وانما كان  
 الرجل امير امراته ( وامرهم بوجوب طهر ) اى تذكرهن بما يلزم فلهن  
 من الثواب والعتاب ( والتأديب ) اى التعليم وفي المقرب من ابي زنا

الادب اسم يقع على كل رياضة محمودة يخرج بها الانسان في فضيله  
من الفضائل ( وتعليم الدين ) تطف خاص على عام اى تعليم  
اصوله من العقائد وفروعه المتاج اليها في المال وفي هاتين الفقرتين  
نلتصيح الى قوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية وقوله تعالى  
واللاتى ثفافون نشوزهن فعطوهن الآية ( والصلاة ) اسم من التولية  
ومعناها الساء الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نكمل ذلك اليه  
تعالى كما في شرح التأويلات و افضل العبارات على ما قال المرزوقي اللهم  
صلى على محمد وعلى آل محمد وقيل التعظيم فاعني اللهم عظمه في الدنيا  
باعتلا ذكره وانفاذ شريعته وفي الآخرة بتدبيره اجره وتشفيحه في امته  
كما قال ابن الاثير كذا في شرح النهاية للقميستاني ( والسلام ) اسم من  
التسليم اى جعل الله ابا سالما من كل مكروه ( صلى حبيب رب العالمين )  
اى محبوبه ( وعلى اله ) اسم بهم لدوى القرين القد مبدلة عن الهمزة  
المبدلة عن الهاء عند البعض بين والواو عند الكوفيين والاول هو الحق  
كما في المفتاح قميستاني ( واجتبايه ) قال القميستاني اى الذين امنوا مع  
التحبة ولو لحطة كما قال عامد الدارين وانما اور على ماذهب اليه  
الاصوليون من اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا لشمل كل صاحب  
( هداة ) جمع هاد من الهداية وهى الدلالة على ما يوصل الى الهدى  
( الحق ) ضد الباطل ( وحناة ) جمع حاتم من الحباية بالكسر اى المنع  
( الشمرع ) اسم لما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام ( المنين ) القوى  
يقال من كرم صلب ( واعد ) قال القميستاني اى واحضر بعد الجدلية  
ماسباتى قالوا والاستيفاء او عطف الانشاء على ملة او على الخبر على نحو  
قوله تعالى و بشر الذين امنوا الآية لان ما من المشهور من المنعطف ما لا يخفى  
فان تقدير اما مشروط بان يكون ما بعد الشاء امر او نهى فانصبا لا قبلها  
او مفسر له كما في الرضى ولما توهم اما فلم يعتبر احد من المحويين  
والدارقطني متعاقبا بالامر المتعاقب من المقام الدال بالشاء في قوله ( فقد )



كما في فوائدهم ان عبد ربك فان العبادۃ حق انتهى ( اتفق الفقهاء ) اي  
المجتهدون ( على فرضية علم الحال ) اي العلم بحكم ما يحتاج اليه في وقت  
احتياجه اليه قال في التارخايد اختلاف الناس في اي علم طلبه فرض  
ففي اقوالهم قال والذي ينبغي ان يقطع بانه المراد هو العلم بما كلف  
الله تعالى به عباده فاذا بلغ الانسان ضحوة النهار مثلا يجب عليه معرفة  
الله تعالى بصفاته بالنظر والاستدلال وتعلم كلمتي الشهادة مع فهم معناهما  
ثم ان عاش الى الظهر يجب تعلم الطهارة ثم تعلم علم الصلاة وهلم جرا فان  
عاش الى رمضان يجب تعلم علم الصوم فان استفاد مالا تعلم علم الزكاة  
والحج ان استطاعه وعاش الى اشهره وهكذا التدرج في علم سائر الافعال  
المفروضة عنا انتهى ( على كل من امن بالله ) اي بوحدة ائمة سبحانه  
ذاتا وصفات وافعالا ( واليوم الآخر ) هو يوم القيمة فانه اخر الاوقات  
المعدودة وخصص بالذكر لانه يوم الجزاء فالايان به يحمل على العمل فمن  
كان برجا لقاؤه فليعمل عملا صالحا ( من نسوة ) بالكسرة والضم  
جمع المرأة من غير لفظها قاموس ( ورجال ) جمع رجل وهو الذكر من  
بنی آدم اذا بلغ او مطلقا والمراد ههنا البالغ اذا علمت ذلك الاتفاق  
( معرفة ) احكام ( الدماء المختصة بالنساء واجبة عليهن وعلى الأزواج  
والاولياء ) جمع ولي وهو العصبة فيجب على المرأة تعلم الاحكام وعلى  
زوجها ان يعلمها ما يحتاج اليه منها ان علم والا اذن لها بالخروج والا تخرج  
بلا اذنه وعلى من يلي امرها كالأب ان يعلمها كذلك ( ولكن هذا ) اي  
علم الدماء المختصة بالنساء منه ( كان ) اي صار مثل فكانت هباء منبثا  
( في زماننا ) اي زمان المصنف وقد توفي سنة ٩٨١ ( مهجورا ) اي  
متروكا ( بل صار كان لم يكن شيئا مذكورا ) اضرب انتقالي الى ما هو  
اباغ لان ما هجر قد يكون معلوما وينزل العمل به بخلاف ما صار كانه ام  
يوجد اصلا ( لا يفرقون ) اي اهل الزمان ( بين الجبض والنفاس والاستسقاء )  
في كثير من المسائل ( ولا يميزون بين الصحيحة من الدماء والادلهار ) عطف

في الدماء (و) بيز (القاسم) (ع) (أي: جسر أو نعل) (أي: أئمة لهم) (أي: أئمة لهم)  
 أو أئمة عند أنفسهم (يكتفي) حال أو منقول ثان (بالمشهور) (كالمشهور) (كالمشهور)  
 والكثرة والوقاية والانتار المبنية على الاشتقاق (وأكثر مسائل) هي المطالب  
 إلى يبرهن على العلم ويكون الفرق من ذلك العلم معرفة كذا في تعريفات السيد  
 الشريف قدس سره (السماء) الثلاثة السابقة (فيها مفقودة والكتب المبسوطة)  
 التي فيها هذه المسائل (أي: كما لا يقل) (لقله وجودها ونحوها) (والأكثر) (والأكثر)  
 (أي: أكثرهم عن مطالعتها) في القاء وسط الملاءمة ومطالعة اطلاع عليه  
 أي: (ماجز وعليل) (بدا الجمل) (وأكثر نسخها) (جمع) (نسخة بالضم)  
 (أي: نسخ) (يكتفي) (في باب خبرها) (أي: تغيير) (و) (دليل) (مطالعة تفسير)  
 أو الأول تغيير بعض حرر في الكلام والثاني إبدالها بغيرها (أدغم الاشتغال به)  
 أي: بأكثر نسخها (مذ) (أي: من) (دهر دويل) (فكلمها) (نسخة) (نسخة على)  
 أخرى زاد النحر (في) (أي: مسألة) (أي: باب الخوض) (كثرة وصحوبة)  
 مال في البحر وأعلم أن باب الخوض من فوائض الإبداء عند وصفا  
 التسمية ونحوها (أي: هذا) (أي: المتفقون) (أي: ربه) (أي: الله تعالى)  
 في كتاب مستقل ومعرفة مسائله من أعظم المهمات لما يربط عليها مالا  
 يحصى من الأحكام كالطهارة والعصاة وقراءة القرآن والحدود  
 والاعتكاف والمخ واللوغ والولي والطلاق والعدة والاستبراء وغير  
 ذلك من الأحكام وكان من أعظم الواجبات لأن أعظم منزلة العلم بالشئ  
 بحسب منزلة منسرها الجمل به ومرار الجمل بمسائل الخوض (أي: من)  
 منسرها الجمل بغيرها فيجب الاعتناء بمعرفة وان كان الكلام فيها طويلا  
 فإن العمل يشوق إلى ذلك ولا التفات إلى كراهة أهل البدالة انتهى  
 (والاختلافات وفي اختيار المشايخ) (بألباء) وهم المتأخرون عن الإمام  
 (أي: من أهل المذهب) (على اختلاف طبقاتهم) (وأصحهم) (أي: أئمة)  
 (أي: منهم) (أي: من) (أي: من) (أي: من) (أي: من) (أي: من) (أي: من) (أي: من)  
 هذا ربه منهم (أي: من) (أي: من) (أي: من) (أي: من) (أي: من) (أي: من) (أي: من)

بالخيار لئلا يكون أحد القولين الصحيحين أقوى لكونه ظاهر الرواية  
أو مشى عليه أصحاب المتون والشعراوي أو أرفق بالناس أو غير ذلك مما  
يشته في رد المختار على الدر المختار فيحصل لمن لا اهلية له اضطراب ولا  
سيما عند كثرة الأقوال وعدم اطلاعه على الأصح مما قلنا قال المصنف  
رحمه الله تعالى (فأردت أن أصنف رسالة) قال السيد قدس سره  
الرسالة هي المجلة المشتملة على قابل من المسائل التي تكون من نوع واحد والمجلة  
هي الصحيفة يكون فيها الحكم (حاوية) أي جامعة (لمسائله) أي باب الخيض  
(اللازمة حاوية) بالجمعة أي خالية (عن ذكر خلاف ومباحث) جمع بحث مثل  
البحث قال السيد قدس سره البحث هو التخصيص والتفتيش واصطلاحاً  
هو إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال  
(غير مهمة مقتصرة) صفة ثالثة لرسالة (على الأقوى والأصح والمختار  
للفقوى) أي لجواب السامعة (مسئلة) بالبناء للماعل أو المفعول بصفة  
رابعة لرسالة (الضبط) لما تفرق في خبرها من المسائل (والفهم رجاء)  
علة لقوله فأردت (أن تكون) أي الرسالة (لي ذخراً) بضم الذال  
وسكون الخاء المجهتين أي ذخيرة ادخرها واخزنها (في العقب) أي  
الآخرة (فيما ينظر إليها بالله العظيم لا تجل في الخطئة) مصدر  
فعل بالتشديد للنسبة مثل فسقته إذا نسبته إلى الفسق (بمجرد رؤيتك)  
أي رؤيتك المجردة (فيها) أي في الرسالة (المخالفة) مفعول ثان لرؤية  
(لظاهر بعض الكتب المشهورة) فكيف في بعضها ما هو خلاف المتدبر  
بل ما هو خطأ صريح أو ما هو مصروف عن الطاهر مما لا يعرفه إلا  
الغيبه الماهر (فعمى) أي أشفق وأخاف عليك أن يكون الخطي أنت  
لعدم اطلاعك وكفى عن خطأ المخاطب بقوله (أن تخطي) ابن اخت  
بناتك) لأن المراد باخت خالته أمه والمراد بابنها نفسه قال المصنف إذا  
كان تخطي بالثناء للمخاطب بها يكون مقبلاً وكون ابن مقبراً إذا كان  
بالإساءة يكون الفعل لارماً والإبن فاعله (ذكر من الذين هلكوا

في الممالك ) لان الخطأ في المسائل الدينية كالملاكمة ولذا ستابع  
 انطلاق الميت على الجاهل والحق على العالم او من كان ميتا فاحييتاه  
 ( قال ) هذه مبدء الخطأ في هذه الرسالة بقدر الامكان معه ( قد صرفت  
 شطرا من عمرى ) اى حصصة وافرة منه وفي المغرب شطر كل شئ  
 نفسه وقوله في الخائن تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسعا  
 في الكلام واستكثارا للقليل ( في ضبط هذا الباب حتى ميزت بفضل الله  
 بين الفسار ) بالكسر غش الشئ خافذا وعرضا قاموس ( والباب ) بالضم  
 خالص كل شئ كما في الصحاح ( والسمين والمهزول ) ضده ( والصحيح  
 والمعلول ) في القاموس العلة بالكسر المرض على يسهل وانزل واعله الله فهو  
 مهل وعليل ولا نقل معلول والمنكحون يستعملونها ( والبيد ) بالفتح والتشديد  
 ( والردى ) ضده ( والضعيف والقوى ورجحت ) عطف على ميزت  
 ( باسم الترجيح ) اى الاقوية ( المعبرة ) عند اهل هذا الشأن ( ماهو  
 الراجح ) اى في نفس الامر ( من الاقوال والاختيارات ) الصادرة  
 ( من الأئمة ) المجتهدين في المذهب او اهل الاستنباط من القواعد لما  
 لانص فيه من المجتهدين او اهل الاختصار والترجيح لما فيه روايتان عن  
 المجتهد او قولان لاهل الاستنباط ( فارجع اليه ) مرتبط بما مر من  
 انتهى عن الجمل وتعليقه بالثقة انما لما كتبه اى اذا علمت ذلك فاعد  
 بصرك اذا اشكل عليك شئ ( كرتين ) اى مرة بعد مرة كما في الابد  
 فلما اراد بالتأنيب التكرير والتكرير كما في قولهم اسبك وسعدك ( وتامل )  
 بعين بصيرتك ( ما كتبتا مرتين ) المراد به التكرار ايضا ( واعرضه ) اى  
 ما كتبه ( على افروخ ) اى ما شاء به من مسائل علم الفقه ( و ) على  
 ( الامور ) اى الادلة الدينية السبعة التى هى الكتاب والسنة والاجماع  
 والقياس ( و ) على ( تراعى القول ) اى هو الادلة المذكورة  
 ( والمعمل ) اى الادلة الشرعية التى هى من ابد الادلة السبعة  
 ( اعلم ) السلام على ( و ) على كونه ما كتبه حقا ايا ( وانظر لاهل



رحم خارج من فرج داخل ولو حكمها فاحتز عما لو ولدت من جرح يطنها  
فهي ذات جرح وان ثبت له احكام الولد من انقضاء عدة ونحوه الا اذا  
سال الدم من الرحم وخرج من الفرع الداخل فتنفسا كما في البحر والنهر  
وسبائي ودخل بقوله ولو حكمها الطهر المتخيل وما سوى البياض الخالص  
وما لو ولدت ولم تر دما فالتفتداتها تصير نفسا كما في الدر والبحر وسبائي  
( عقب خروج اكثر ولد ) ولو منقطعها عضوا عضوا لا اقله فتوضأ  
ان قدرت او نعيم وتوى بصلاة در ووصف الولد بقوله ( لم يسبه ولد  
مذ ) اي من ( اقل من ستة اشهر ) احترازا عن ثانی النواهي فانه لا يكون  
نفاسا في الاصح مص بل هو من الاول فقط واذا كان بينهما ستة اشهر  
فاكثر فالنفاس من كل واحد منهما ( والاستحاضة ) افقة مصدر استحضت  
المرأة فهي مستحاضة قال في القاموس والمستحاضة من يسيل دمها لامن  
الحيض بل من عرف العاذل ( و ) الحال انه ( يسمى دما فاسدا ) وهو  
سبعة كما سيأتي في اخر الفصل الرابع ان شاء الله تعالى  
وشرطا ( دم ولو حكمها ) لا يدخل الا لو ان مص ( خارج من فرج  
داخل لامن رحم ) وعلامته ان لا رائحة له ودم الحيض منين الرائحة نحر  
( والدم الصحيح مالا ينقص عن ثلثة ) اي عن ادنى مدة الحيض ( ولا  
يزيد على العشرة ) اي اكثر المدة ( في الحيض ) اما حقيقة او حكميا بان  
يزيد على مادتها مص اي فانه اذا زاد على العادة حتى حارز العشرة فاعا  
زد على مادتها ويكون مارانه في ايام مادتها دما صحيحا كانه لم يزد على  
العشرة ويكون الزائد على العادة استحاضة وهو دم فاسد والاصل ان  
الدم اذا انقطع قبل تجاوز العشرة فهو دم صحيح لانه لم يزد عليها  
حقيقة واذا تجاوزها فاعا راء في ايام العادة حينئذ ويعدل كان الدم انقطع  
على العادة ولم يجاوز العشرة حكميا فليعامل ( ولا ) يزيد ( على الاربعين  
في النفاس ) اما حقيقة او حكميا كما سبق منه ودولا ( ولا يكون في ا  
طريقه دم ولو حكمها ) اي نحو العشرة والكثرة ام الطهر في مراده .

وهو زائد على ما في المنيط وتغيره في تعريف الدم الصحيح وأعله احترازاً به  
 عما لو كان طهراً في أحد طرفه دم كما لو رأت المبتدأة يوماً دماً وأربعة  
 عشر طهراً أو يوماً دماً كانت العشرة الأولى حيضاً وهي دم غير صحيح  
 أو قوع الدم في طرفه الأول وكذا أو وقع في طرفه كما لو رأت المعتادة  
 قبل عادتها يوماً دماً ثم عشرة طهراً أو يوماً دماً فإن العشرة الطهر حيض  
 إن كانت كلها عادتاً ولا ردت إلى العادة هذا ما ظهر لي هنا لكن لا ينبغي  
 أن ذلك خارج بقوله ولا يريد على العشرة لأن الرادة هنا موجودة فإن  
 الطهر المخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً يهمل كالدم  
 الموالى كما سيأتي وايضا فإن اقتصاره على تعريف الدم الصحيح بعد قوله  
 والاستحاضة ونسعى دماً فاسداً الخ يقتضي أن الدم الناسد المقابل للصحيح  
 هو دم الاستحاضة أكنى بتعريف الاستحاضة عن تعريفه فيقيد أن  
 الحيض لا يكون دماً فاسداً فكون العشرة في المائتين المذكورين دماً  
 صحيحاً فلم يصح المأخوذ عنهما لكن شاع في كلامهم إطلاق الدم العائد على  
 ما حاوز العشرة مع أن العشرة من فليتها (والطهر المطلق) الشامل للأقسام  
 الأربعة الأبد (مما لا يكون حيضاً ولا نفاساً) وفيه أن بعض أقسامه قد  
 يكون مناساً كالطهر المخلل بين الدمين إلا أن يراد بالطلاق  
 ما ينعرف إليه اسم الطهر عند الإطلاق (والطهر الصحيح) في الطاهر  
 والعين (ما) أي داء (لا يكون أول من خمسة عشر يوماً) بأن يكون  
 خمسة عشر فأكثر لأن ما دون ذلك طهر فاسد يهمل كالدم الموالى كما ذكرنا  
 وسبق أن قلناه (ولا يشوبه) أي خلطه (دم) أصلاً لأن أوله ولا في وسطه ولا  
 في آخره ولو كان خمسة عشر يوماً فاسداً كما ورد في المبتدأة  
 أسد عشر يوماً دماً أو ستة عشر طهراً ثم استمر بها الدم فاسداً رادته على  
 العشر والناقص من الشهر المأخوذ من كمال ستة عشر يوماً فاسداً يعني لأن  
 اليوم المأخوذ من الشهر يهمل فيه فهو من جهة الطهر وهو الطاهر من الطهر دم  
 في أوله وفنده لا يأتى به العادة بالمائة من اليوم إلا أن يوجع من كماله

يكن حيضاً) اما لو ما قبل تمام خمسة عشر من حين الانقطاع بان عاد  
 في اليوم العاشر او قبله كان كله حيضاً وان بعده كانت العشرة فقط  
 حيضاً او ايام العادة فقط او معتادة لان الطهر الناقص كالدم المتوالي  
 كما مر ويأتى ( واكثر ) اى الحيض ( عشرة كذلك ) اى مقدرة مع  
 ايامها بالساعات اثنى مائتين واربعين ساعة فهم ذكر في الشارح انهما  
 لو اخبرت المفتى بانها طهرت في الحامى عشر اخذ لها بعشرة او في  
 العاشر اخذ بتسعة ولا يستقصى في الساعات الا بعشر عليها الامر وهكذا  
 يفعل في جميع الصور الا في اقل الحيض واقل الطهر مخافة النص من  
 الاقل زاد القهستاني عز حاشية الهداية ان عليه الفتوى ومثله في معراج  
 الدراية ( واقل النفاس لاحد له ) بل هو ما يوجد ولو ساعة ( حتى اذا  
 ولدت فاقطع الدم ) عقب ذلك ( تفصل وتصل ) فليس له نصيب  
 الا اذا احتجج اليه بعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فنالت مضت عدتي  
 فقدره الامام بخمسة وعشرين يوماً وبعدها خمسة عشر طهر ثم ثلاث  
 سبع كل خمسة خمسة ايام ثم طهران بين السبعين ثلاثون يوماً فاقول  
 مدة تصدق فيها عنده خمسة وعشرون يوماً وروى عنه مائة يوم باعتبار  
 اكثر الحيض وقدره الثاني باحد عشر فتصدق بخمسة وستين يوماً احد  
 عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة ايام بينها طهران  
 بثلاثين وقدره الثالث بساعة فتصدق بعدها بأربعة وخمسين وتتمام ذلك  
 في السراج وحواشينا على الدر المختار ( واكثر ) اى النفاس ( اربعون  
 يوماً ) وقد علم اجمالاً مما مر من بيان اكثر الحيض والنفاس وان الرائد  
 عليه لا يكون حيضاً ولا نفاساً ان الدم الصحيح لا يقبل دم صحيح وجانب  
 ( فالحيضان لا يتواليان ) بل الثاني منهما استعجسته وكذا في الاحمر من  
 منه اى في فواه ( وكذا النفاسان والنفاس والحيض بل لا بد من طهر )  
 نام فاصل ( بينهما ) اى بين كل اثنين من الحيضين والناشرين والحيض  
 والنفاس ( واقل الناهر ) المذكور تالف فهو ( في النفاسين

سنة أشهر) لانه ادنى مدة الحمل فلو فصل اقل من ذلك كانا توأمين  
والنفاس من الاول فقط كما مر ويأتى (وفى) حق (غيرهما) من  
حيضين او حيض ونفاس (خمس عشرة يوما) وان كان اقل من  
ذلك فالثانى استحاضة مص فاذا وقع ذلك الطهر التام بين دميين  
(فالدمان المحيطان به حيضان) وكذا الحكم في الاكثر بطريق اولى  
مص اى الاكثر من طهر خمسة عشر (ان بلغ كل اصبا) ثلاثة او  
اكثر (ولم يمنع مانع والا) اى وان لم يبلغ اصبا او منع مانع  
من الحيض مثل كونها حاملا او كونه زائدا على حادتها مجاوزا  
للعشرة (فاستحاضة او نفاس) صورته امرأة رأت دما حال  
حيضها خمسة ايام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم ولدت ورات  
دما فالدم الثانى نفاس والدم الاول استحاضة مع انها مكنتان بالطهر  
بحر نفيه بخلاف الطهر فشمل الصحيح النفاس بعد كونه تاما فالطهر التام  
النفاس وهو الذى خالطه دم كما مر يفصل بين الدميين وانما يفسد من حيث  
انه لا يصلح انصب العادة في المبتدأة لامن - بث الفصل وعدمه كما بطهر في الفصل  
الرابع وروح ولورات ثلاثة دما كعادتها ثم خمسة عشر طهرا ثم يوما دما ثم يوما  
طهرا ثم ثلاثة دما فالثلاثة الاولى والاحيرة حيضان او حود طهر تام بينهما  
وان كان فاسدا منها وصلت فيه يوما بدم (والطهر الناقص) من اقله  
(كالدم المنوال) لانه طهر فاسد كما في الهداية (لا يفصل بين الدميين) بل  
يجعل الكل حيضا ان لم يزد على العشرة والا فالزائد عليها او على العادة  
استحاضة (مطلقا) اى سواء كان اول من ثلاثة ايام وهو بالاتفاف او ازيد  
وسواء كان ذلك الازيد مثل الدميين المحيطان به او اقل او اكثر وسواء كان  
في مدة الحيض او لا عند اى يومين وهو قول اى حنفية آخرى وعائمه  
في وز بداية الحيض بالطهر وسواء بانها اذا استلط الدم بطريقه فلو  
رأت دما يوما دما واربع عشر يوما دما يوما دما العشرة الاولى  
سبعة ايام او اقل العادة دما طهرت يوما دما رسة طهرت يوما دما

فالعشرة الطهر حيض ان كانت عادتها والا ردت الى عادتها وعند محمد  
الطهر الشاخص لا يفصل او مثل الدمين او اقل في مدة الحيض ولو اكثر  
فصل ان بلغ ثلاثا فاكثرت ثم ان كان في كل من الجائنين فصاب فالسابق  
حيض واو في احدهما فهو البيض والا فالكل استحصاضة ولا يجوز  
عنده بدأ الحيض ولا ختمه بالطهر فلو رأت مبتدأة يوما دما ويومين  
طهرا ويوما دما فالاربعة حيض اتفاقا لان الطهر دون ثلاث ولو  
رات يوما دما وثلاثة طهرا ويومين دما فالسبعة حيض الاستواء ولو  
رات ثلاثة دما وخمسة طهرا ويوما دما فالثلاثة حيض لقلة الطهر  
فسسار فاصلا هذا خلاصة ما في مسرود الهداية وغيرها وفي  
المسئلة ست روايات وهاتان اشهرها وقد صحح رواية محمد في المبسوط  
والجديد وعليها الفتوى وفي السراج وكثير من المتأخرين افقوا بقول  
ابي يوسف لانه اسهل على المفتي والمستفتي وفي الهداية والاخذ به ايسر  
وفي الفتح وهو الاولى (وسيجي ان شاء الله تعالى) في الفصل الثاني  
بعض ذلك (وكذا الطهر الفاسد) المتخلل بين الدمين (في النفاس)  
لا يفصل بينهما ويجعل كالدم المتوالى حتى او ولدت فانقطع دمها ثم رأت  
اشر الاربعين دما فكله نفاس كما مر وسيأتى في الفصل الثاني \* ثم اعلم  
ان عدم فصله بخاص بما اذا كان الدم الثاني في مدة الاربعين لا بعدها  
واذا قال في السراج ثم الطهر المتخلل بين دمي النفاس لا يفصل وان كان  
الحق فقبوله بين دمي النفاس صريح في ان الدم الثاني في مدة الاربعين  
والا فلو كان لا يفصل مطلقا لم ان من ولدت ورأت عشرين دما ثم  
طهرت ستة او اثنين ثم رأت الدم ان يكون ذلك الطهر كالدم المتوالى  
ولا فائز به لكن اذا وقع الدم الثاني خارج الاربعين فان كان الطهر  
المتخلل تاما فصل بينهما ولم يجعل كالدم المتوالى وان كان نافعا لم يفصل  
لانه لا يفصل في الحيض ففي النفاس اولى لان الطهر النافس فاسد  
في نفسه بخلاف التام بوضوح ما قلنا ما في المحيط او رأت خمسة دما وخمسة

عشر طهرها وخمسة دما وخمسة عشر طهرها ثم استقر الدم فعنده نفاسها  
خمسعة وتسعون لانه لا حبرة بالطهر الاول لاحاطة الدم بطرفيه والثاني  
مستبر لان به تم الاربعون ولو رأت ثلاثين دما وعشرة طهرها ويوما دما  
فعند ابي يوسف الاربعون نفاس لانه ينجس النفاس بالطهر ويقلب الطهر نفاسا  
باحاطة الدمين به كما سيأتى وعند محمد الثلاثون نفاس انتهى فقوله لان به تم الاربعون  
اى فكان الدم الثاني واقعا بعد ما يكون حبضا لوجود الطهر الفاصل فمذا  
ما طهر لى والله تعالى اعلم (واكثر الطهر لاحاطة) بل قد يستغرق العمر (الاعتدال)  
الحاجة الى (نصب العادة) عند استقرار الدم (ويجوز ان شاء الله تعالى) تفصيل  
ذلك فى الفصل الرابع (والعادة تثبت بمرة واحدة فى الحيض والنفاس)  
هذا قول ابي يوسف وابى حنيفة اخرا قال فى المحيط وبه يفتى وفى موضع  
اخر وصليبه القنوى هذا فى الحيض اما فى النفاس فتفق عليه مصه قلت  
وكذا المبتدأة بالحيض تثبت العادة لها بمرة واحدة اتفاقا كما فى السراج وانما  
الخلافا فى المعتادة اذا رأت ما يتخالف عاداتها مرة واحدة هل يصير ذلك  
المتخالف مادة لها ام لا بل فيد من تكراره مرتين بيان ذلك او كانت  
عاداتها خمسة من اول الشهر فرأت ستة فهي حبض اتفاقا لكن عندها  
يصير ذلك عادة فاذا استقر بها الدم فى الشهر الثانى ترد الى اخر ما رأت  
وعند محمد الى العادة القديمة ولو رأت الستة مرتين ترد اليها عند الاستقرار  
اتفاقا وقامد فى السراج وقوله (دما او طهرها) منصوصان على التمييز  
(ان كانا مجتمعين) بخلاف الفاسدين كما اوضحناه فى اخر النوع الاول  
(وتأمل كذلك) اى بمرة واحدة فى الحيض والنفاس دما او طهرها  
وفيه الخلاف المار لكن هذا فى العادة الاصلية وهى ان ترى دمين متتقين  
وطهرين متتقين على الولاء او اكثر لا بالعلية بان ترى اطهارا متتقة  
ودماء متتقة فاتها ثلثه من بروية المتخالف اتفاقا ثمرة ذلك فى الفتح  
وغيره (زمانا) غير مذكور من الشاغل (بان لم تر فيه) اى فى زمان

عاداتها كما لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فصغت ولم تر فيها ولا في بقية الشهر أو رات بعدها خمسة (أو رات) الخمسة (قبله) أي قبل زمان عاداتها ولم تر فيه وإنما نص على القلبية مع أنها داخلية في قوله بأن لم تر فيه لأن الانتقال فيها حصل قبل عدم الرؤية فيه فأمل (و) تنقل (عددًا أن رات ما يخالفه) أي العدد (صحيحًا) حال من معمول رات وقوله (طهرا أو دما) بدل من صحيحا أو عطف بيان كما لو كانت عاداتها خمسة حيضا وخمسة وعشرين طهرا فرات في أيامها ثلاثة دما وخمسة وعشرين طهرا أو خمسة دما وثلاثة وعشرين طهرا (أو) رات ما يخالفه حالة كون المرتب (دما فاسدا جاوز العشرة ووقع) من آخره (نصاب) ثلاثة أيام فأكثر (في بعض) أيام (العادة وبعضها) أي ووقع بعض العادة (من الطهر الصحيح) مثاله عاداتها خمسة من أول الشهر فرات الدم سبعة قبله وأربعة في أوله وانقطع فهذا دم فاسد لأنه جاوز العشرة ووقع منه نصاب الحيض في بعض أيام العادة وبعضها الباقي وهو الخامس وقع من الطهر الصحيح فتد إلى عاداتها من حيث المكان دون العدد لأن الخامس لم يقع بعده دم حتى يجهل حينها لأن أبا يوسف وإن كان يجيز ختم الحيض بالطهر لكن شرطه عنده إحالة الدم بطريق الطهر كما قدمناه وقد تنقل عددا وزمانا وهو ظاهر وسأتي تفصيل هذا المحل في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى ❖ وأما الفصول ❖ عطف على قوله أما المقدمة (فستة الفصول الأولى) بيان (ابتداء ثبوت الدعاء الثلاثة) الحيض والنفاس والاستحاضة (و) بيان (انتهاء) أي انتهاء ثبوتها الذي يزول به أحكامها (و) في بيان (الكره) بوزن قلل (أما الأول فعند ظهور الدم بان يخرج من الفرج الداسل) أي الفرج الخارج والأول وهو المدور بمنزلة الدبر أو الاحليل والثاني وهو الطويل بمنزلة الألتين أو القلفة (أو) لم يتدخل أحد الفرج الداسل بل (ساذي) أي ساوي (مرش) والدوز هو الدم (كالدم) العائد إلى البر

من الاحليل) بالكسر مخرج البول من ذكر الانسان والابن من الثدي قاموس  
والمراد هنا الاول (والدبر) بضم و بضمين (والفرج بان ساوى الحرف)  
من احد هذه الخارج (ينقض به الوضوء) سواء كان دما او بولا  
او عاتقا (معانقا) اى قبله كان او كثيرا (ويثبت به) اى بما ظهر  
(النفاس والسبب ان كان دما صحيحا) يعنى بان كان بعد خروج الولد  
او اكثره في النفاس ولم ينقض من ثلاثة في الحيض (من بنت تسع  
سنتين او اكثر) ويثبت به باوضهها قال في المصباح البرهاني واكثر مشايخ زماننا  
على هذا انتهى وعلبه الفتوى سراج وهو المختار وقيل ست وقيل  
سبع وقيل اثنا عشر قبح (ان احس) بصفة المجهول ولم يقل احسب  
ليدل فيه حديث الرجال والنساء (ابتداء نزوله) اى الدم ونحوه  
كالبول (وام يظهر) الى حرف المخرج (او منع) بصفة المجهول ايضا  
معطوف على لم يظهر (منه) اى من ظهوره (بالشد) على ظاهر  
المخرج بنحو خرقة (او الاحتشاء) في باطنه فهو فطنة (فليس له  
حكم) اى لا ينفذ فيه الوضوء ولا يثبت به الحيض وقيل يثبت بمجرد  
الاحساس بما قد منه (وان منع بعد الظهور اولا فالحيض والنفاس  
باقيان) اى لا يزول بهذا المنع حكمها الثابت بالظهور اولا كما لو خرج  
بشره المني ومنع باقيد عن النروح فان لا تزول الجنابة (دون الاستحاضة)  
ذاته اذا ذكر منع دسها زال حكمها (واما الكلام في) حكم الخارج  
من (غير البيلين) القبل والدر (فلا حكم للظهور والمجاذاة) بمجردهما  
(بل لابد من النروح) واو بالاشراج كغيره في الاستحاضة خلافا لما في  
الاشراج والبصر من ان الاشراج خبره غير كما او نفعه في رد اليه (و)  
لا بد ايضا من (الدليلان) واختلف في تفسيره في المصباح من ابي  
المراد ان يظهر خبره ومن بعد اذا اتم على راس الخارج وصار  
المراد من النروح والاشراج لا يشترط في النروح الثاني  
ان يظهر خبره من راسه او من راسه او من راسه



الاولى والمراد السيلان ولو بالقوة حتى لو مسح كمالا خرج او وضع عليه  
قطنة او التي عليه رمادا او ترابا ثم ظهر ثانيا فتربه ثم وثم فانه يجمع فان  
كان بحيث لو تركه سال بغلبة الظن نقض قالوا وانما يجمع اذا كان في محاسن  
واحد مرة بعد اخرى فلو في محاسن فلا كما في التارخايه والبحر ( الى ما )  
اي موضع من البدن ( يجب تطهيره في الغسل ) من الجنابة وعم التطهير  
المسح كما لو لم يمكنه غسل راسه اعذر وامكنه مسحه فخرج منه دم وسال  
اليه والمراد سيلانه اليه واو حكما فيشمل ماؤا افتصد ولم يتلطخ راس الجرح  
فانه ناقض مع انه سأل الى الارض دون البدن وكذا او مص العلق  
او القراد الكبير الدم وخرج ما لو سأل في داخل العين او باطن الجرح  
فانه موضع لا يجب تطهيره لانه مضر وزاد في التسخ بعد قوله يجب او ينبغي  
وابنه في البحر بقولهم اذا نزل الدم الى فصية الانف نقض اي لان  
المباغاة في الاستنشاق الى ما اشتد من الانف مسنونة وتام تحقيق ذلك  
في حواشينا رد المختار ( في نقض الوضوء ) متعلق بمعنى النفي في قوله فلا  
حكم وقوله بل لا بدوا بالظهور والخروج لكن يحتاج الى تكلف تأمل ( فلو منع  
الجرح السائل من السيلان انتفى العذر ) بلا خلاف و ذلك واجب  
بالقدر الممكن ولو بهملاته موما قائما او قاعدا كما سيأتي تفصيله آخر  
الرسالة ان شاء الله تعالى ( كالاخصاصة ) في اصح القولين وقيل  
انها كالحيض ( وفي النفاس لا بد ) في ثبوت حكمه ( مع ذلك ) اي مع  
خروج الدم من الفرج الداخل ( من خروج اكثر الولد ) هذا اصح  
الاقوال وفي الخلاصة ان خرج الاقل لا يكون نفسا فان لم يصل تكون  
ماصبة فتؤتى بقدر او بحفرة صغيرة ونيلس هناك كيلا تؤذى الولد  
وعند محمد لا بد من خروج كله ( فان ولدت ولم ير دما فعلها  
الغسل ) هذا قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف اولا ثم رجع ابو يوسف  
وقال هي طاهرة لا يغسل عليها واكثر المشايخ اخذوا بقول ابي حنيفة وبه  
يشهد الصدر الشهيد كذا في المحيط وصححه في التطهيرين والسراج وكان

هو المذهب بحر ( لان الولد لا ينشأ عن بلة ) بالكسر والتشديد اى  
 رطوبته ( دم ) كذا حال في الفتح وعال الى بلعي بان نفس خروج الولد  
 نفاس اى ولو لم يوجد معه بلة اصلا وهو صريح في انها تصير نفساء  
 وبه صرح في النهاية ايضا وبه يدفع ما في النهر من ان وجوب النفاس  
 عليها الاحتياط كما صرحوا به فلا يلزم منه كونها نفساء وثامه فيما علقته  
 على البحر ( ولو خرج الولد من غير الفرج ) كخرج بطنها ( ان خرج  
 الدم من الفرج نفاس والا فلا ) لكن تنقضي به العدة وتفسخ الامة  
 ام ولد ولو علق طالقها بولادتها وقع لوجود الشرط بحر ( والسقط )  
 بالمركات الثلاث الولد بسقط من بطن امه ميتا وهو مستبين الخلق والا  
 فليس بسقط كذا في المغرب فقوله ( ان استبان بعض خلقه ) ابيان انه  
 لا يشترط استئانة الكل بل يكفي البعض ( كالشعر والظفر ) واليد والرجل  
 والاصبع ( فولد ) اى فهو ولد تصبر به نساء وتثبت لها بقية الاحكام  
 من ادخسها العدة ونحوها مما علمته آذنا وزاد في البحر عن النهاية ولا  
 يكون ماراته قبل اسقاطه حينما اى لانها حاملة والحامل لا تحيض كما  
 حر ( والا ) يستبين شئ من خلقه ( فلا ) يكون ولدا ولا تثبت به هذه  
 الاحكام ( ولا كثر ماراته من الدم ) بعد اسقاطه ( حيض ان بلغ نصابا )  
 ثلاثة ايام فاكثر ( وتقدمه مظهر تام ) ليكون فاصلا بين هذا الحيض  
 وحيضه ( والا ) يوجد واحد من هذين الشرطين او فقد احدهما  
 وقما ( واستحاضته ) ولو لم تعلم انه مستبين ام لا بان اسقطته في المخرج مثلا  
 وان لم يبق الدم فسيأتي - كذا ان شاء الله تعالى في آخر الفصل الخامس  
 ( وارادت ولدن او اكثر في بطن واحد بان كان بين كل ولدن  
 اول من ستة اشهر ) ولو بين الاول والثالث اكثر منها في الاصح بحر  
 ( فانفاس من الاول فقط ) هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو  
 الصحيح عند محمد من الثاني كذا في التارخيد والمظاهر ان المراد  
 الاول من الاولين الثلاثة لا الثاني ان انفاس العدة من الاخير



سئل بعض المشايخ عن الرضعة اذا لم تر حيضاً فعالجته حتى رأت صفرة  
 في أيام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة (فان رأت بعده) اي بعد هذا السن  
 (دعائها الصا) كالا سود والاحمر القاني (نصا بالحيض) قال صدر الشريعة طاهر الرواية وقال  
 وفي المحيط قال بعضهم لا يكون حيضاً وجعله صدر الشريعة طاهر الرواية وقال  
 بعضهم ان حكم بالاياس فليس بحيض والا فيحيض وفي الحجة وهو الصحيح  
 (والا) يكن كذلك بان رأت صفرة او كدرة او تربية صدر الشريعة والكبرة  
 ما هو كالداء الكدر والتربية نوع منها كلون التراب بتسديد الياء وتخفيفها بغير  
 همزة نسبة الى التراب بمعنى التراب والصفرة كصفرة القر والبن والاسن  
 على الاختلاف (فانما تصدق) وفي البصر عن الشيخ ثم انما ينقض الحكم  
 بالاياس بالدم النالص فيما يستقبل لافيا معنى متى لا تفسد الانسجة  
 المباشرة قبل العودة انتهى فلو اعتدت بالاشهر فرائه قبل تمام الاشهر  
 استأنفت لا بعدها كما اختاره الشهيد وصدر الشريعة وهذا مستحسن  
 والباقي وقد تقدم في المستقبل بالحيض كما خصص في الخلاصة وغيرها وفي  
 الجوهره والنجي انه الصحيح المختار وعلمه الفتوى وفي تصحيح القدوري  
 ان هذا التصحيح ارى من تصحيح المداينة فساد النكاح وبطلان  
 العدة وفي التمهيد اصل الروايات كذا في باب العدة من الدر المختار وما  
 زيد المدة هنا الدم بكونه نالسا وهو الاسود والاحمر القاني كما ذكرنا  
 صارا مائة ان يتوهم ان دم الحيض يشترط فيه ذلك في الايسة وغيرها  
 دفع ذلك بقوله (وفي غير الايسة ما سد البياض النالص) قيل هو شيء  
 يزيد النبط الايمن در (من الالوان) كالتنمرة وغيرها من الخمسة  
 السائفة (في حكم الدم) في مدة الحيض والنفاس وانكر ابو يوسف  
 الكدرة في اكل الحيض دون انزه وشيخهم من اكر المذمومة والصحيح  
 انها حيض من شهر الايسة وفي المسامع من شهر الايسة اراقى بشي  
 من نساء الاولاد في موضع المذمومة (الا لا يرد) نايعر (والعبر  
 في الار) من نساء المذمومة (الا لا يرد) اي الكرسف

( وهو طرى ولا يعتبر النغير ) الى لون اخر ( بعد ذلك ) كما اوراث  
 بياضا فاصفر بعد اليس او بالعكس اعتبر ما كان قبل النغير ( واما  
 الكرسف ) بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة القطن وفي  
 اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فم الفرج ( فسنة ) اى استحب وضعه  
 كما في الفتح وشرح الوقاية ( للبكر ) اى من لم تزل عذرتها ( عند  
 الحيض فقط ) اى دن حالة الطهر ( وللثيب ) من زالت بكارتها  
 ( مطلقا ) لانها لاتامن عن خروج شئ منها فتحنط في ذلك خصوصا  
 في حالة الصلاة بخلاف البكر كما في المحيط ونقل في البحر ما ذكره المص  
 عن شرح الوقاية ثم قال وفي غيره انه سنة للثيب حالة الحيض مستحب  
 حالة الطهر ولو صلنا بغير كرسف جاز انتهى ( وسن تطيبه بمسك  
 ونحوه ) لقطع رائحة الدم ( ويكره وضعه ) اى وضعه بجمعه  
 ( في الفرج الداخل ) لانه يشبه النكاح بيدها محيط ( ولو وضعت  
 الكرسف في الليل وهى سائضة او نفسا فنظرت في الصباح فرأت عليه  
 البياض ) الخالص ( حكم بطهارتها من حين وضعت ) لليقن  
 بطهارتها وقته محيط ( فعلها قضاء النساء ) لخروج وقته وهى طاهرة  
 ( واو ) وضعت ليل وكانت ( طاهرة فرأت عليه الدم ) في الصباح  
 ( فبعض من حين رأت ) على القياس في استناد الحوادث الى اقرب  
 الاوقات وفي الفتح فنقضى العشا ايضا ان لم تكن صلاتها قبل الوضع  
 انزالها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعتة وسائضا في الثانية  
 حين رفعته اخذا بالاحتياط فيهما انتهى فتأمل ( ثم ان الكرسف اما ان  
 يوضع في الفرج الخارج او الداخل ) وقد سئل اول الفصل بانها ( وفي  
 الاول ان ابل شئ منه ) اى الكرسف ولو الجانب الداخل منه  
 في الفرج الخارج ( ثبت الحيض ) في المائض ( ونقض الوضوء ) في  
 المستحاضة لان الشرط فيها خروج الدم الى الفرج الخارج اوالى ما  
 يحاذى حرف الداخل كما مر وقد وجد بذلك ( وفي الثاني ) اى وضعه  
 ( ن )

في الفرج الداخل ( ان ابتل الجانب الداخل ) من الكرسف ( ولم تنفذ  
 البلة ) اى لم تخرج ( الى ما يعاذى حرف الفرج الداخل لا يثبت شيء )  
 من الحيض ونقص الوضوء ( الا ان يخرج الكرسف ) فتح يثبت  
 الحيض ونقص الوضوء لامن زمان الابتلال لما مر ان الشرط  
 النروح دون الاحساس فلو احسبت بنزول الدم الى الفرج الداخل وعلمت  
 بالبتل الكرسف به من الجانب الداخل فقط فلم تخرجه الى اليوم الثاني  
 لم يثبت له حكم الا وقت الاخراج او نفوذ البلة فلذا قال ( وان نفذ ) اى  
 البلة وذكر صغيرها لانها بمعنى الدم اى وان خرجت الى ما يعاذى حرف  
 الفرج الداخل ( هيئت ) حكمه من الحيض او نقص الوضوء ثم هذا ان  
 اوى بعض الكرسف في الفرج الخارج ( وان كان الكرسف كله في  
 الداخل قابل كله ) اى الكرسف ( فان كان مبتلا ) كذا في اكثر  
 النسخ واهله بعضهم اولا وتقديم الباء الموحدة المنقوذة على الناء المنقوذة  
 المنقوذة المشددة من التبتيل والتبيل القطع ويقال ايضا بتل الشيء اى ميره  
 كما في التاموس وفي نسخة متعقلا بالسين والفاء وهى احسن لانها المستعملة  
 في عباراتهم هنا اى فان كان مميرا ( عن حرف ) الفرج ( الداخل )  
 ومتسفل عنه باربع يعاذى ( فلا حكم له ) لعدم تحقق الشرط وهو الخروج كما مر  
 ( والا ) بان كان لرفه يعاذى لحرف الداخل او اعلا منه فجاوزه عنه ( فيخرج )  
 اى فذلك خروج للدم فيجب به حكمه ( وكذا الحكم في الذكر ) اذا حشى احليله  
 بتبيل الجانب الداخل دون الخارج لا يفتقر الحيض الوضوء بخلاف ما لو ابتل  
 الخارج وكذلك اذا كانت القطننة متسفلة عن راس الاحليل ( وكل هذا ) اى  
 قوله ثم ان الكرسف الخ ( مفهوم مما سبق ) اول التبتيل ( وتفصيل له )  
 ان يفتح التبتيل الثاني في بيان احكام ( المبتدأة والمعاداة ) المتقدم ذكرهما  
 في النوع الاول من المقدمة ( اما الاولى فكل مارات ) اى كل دم راته ( حيض ) ان  
 لم يكن اقل من نصاب ( ونفاس ) او اوى معنى او ( الا ما جاوز اكثرهما ) اى العشرة  
 والاربعين ( ولا تنس ) ما مر في اثر المقدمة اى ( كون الطهر الناقص ) عن

خمسة عشر يوما ( كالتوالي ) أى كالدّم المتصل بما قبله و بما بعده فلا  
يفصل بين الدمين مطلقا و يجعل كله او بعضها حيضا وان لم يمتد بار  
الحيض او ختمه بالطهر وهذا قول ابى يوسف كما اوضحناه فى المقدمة  
( فان رأت البتداء ساعة ) أى حصّة من الزمان ( دما ثم اربعة عشر  
يوما طهرا ثم ساعة دما ) فهذا طهر ناقص وقد وقع بين دميين فلا  
يفصل بينهما بل يكون كالدّم التوالى وح ( فالعشرة من اوله ) أى مارات  
( حيض ) يحكم ببلوغها به فتصح ( فتغتسل ) عند تمام العشرة وان كان  
على طهر ( وتنفى صومها ) ان كانت فى رمضان ( فيجوز ختم حيضها )  
أى البتداء ( بالطهر ) كما فى هذا المثال ( لا بدّوها ) لان الطهر الذى يجعل كالدّم  
التوالى لا بد ان يقع بين دميين فيانم فى البتداء جعل الاول منهما مياضا بالضرورة  
بخلاف المعتادة فان الدّم الاول قد يكون قبل ايام مادتها فجعل الطهر الواقع فى ايا  
عادتها هو الحيض وحده وانما جاز بدو حيضها وختمه بالطهر كما سيصرح  
به المص ( واوولدت ) أى البتداء ( فانقطع دمها ) بعد ساعة مثلا ( ثم  
رات آخر الاربعين ) أى فى آخر يوم منها ( دما فكله نفاس ) لما مر فى  
المقدمة ان الطهر المتخلل فى الاربعين فليلا كان او كثيرا كله نفاس لان الاربعين  
فى النفاس كالعشرة فى الحيض وجميع ما تخلل فى العشرة حيض فكذا فى  
الاربعين ( وان انقطع فى آخر ثلاثين ثم ماد قبل تمام شمس واربعين )  
من حين الولادة ( فالاربعون نفاس ) لجران ختمه بالطهر كالحيض  
ويكون الدّم الثانى استعاضة لما مر انه لا يتوالى حيض ونفاس بل لا بد  
من طهر تام بينهما وان يوجد ( وان عاد بعد تمام شمس واربعين فالنفاس  
الاثون فقط ) لان الطهرهما تام بلع خمسة عشر يوما فيفصل بين الدمين  
فلا يمكن جعله كالتوالى بخلاف المسئلة الى ان يلا وح فان بلغ الدّم الى  
فصاها فهو حيض والافاستعاضة ولا يبان ذلك ما مر من ان الطهر له مدّة  
بين الدمين فى النفاس وان كل خمسة عشر ما كفى لا ذلك فيما اذا كان  
كل من الدمين مدّة النفاس وهذا لا يتم الا فى واقع امر الاربعين وح ان





العادة شئ وفي الثاني وقع يومان فيضها خمسة من اول مارات لجاوزة  
الدم العشرة فتزد الى عادتها من حيث العدد وتنتقل من حيث الزمان  
لانه طهر لم يقع قبله دم فلا يمكن جعله حيضا (وان وقع) نصاب الدم  
في زمان العادة (فالواقع في زمانها فقط حيض والباقي استحياضة فان  
كان الواقع في زمان العادة (مساويا لعادتها عددا فالعادة باقية)  
في حق العدد والزمان معا كما او ظهرت خمسيتها ورات قبلها خمسة  
دما وبعدها يوما دما فخمستها حيض لوقوعها بين دمين ولا انتقال  
اصلا (والا) اي ان لم يكن الواقع في زمان العادة مساويا لها (انتقلت)  
اي العادة (عددا الى ماراته) حال كون ماراته (ناقصا) قيد به لانه  
لا احتمال لكون الواقع في العادة زائدا عليها وذلك كما او ظهرت يومين  
من اول خمسيتها ثم رات احد عشر دما فالثلاثة الباقية من خمسيتها حيض  
لانها نصاب في زمان العادة لكنه اقل عددا منها فقد انتقلت عددا  
لا زمانا (وان لم يجاوز) الدم العشرة (فالمكمل حيض) ان ظهرت بعده  
طهرا صحيحا خمسة عشر يوما والا ردت الى عادتها لانه صار كالدم المتوالي  
كما في التارخاتيه ومثاله ما في البحر عن السراج لو كانت عادتها خمسة  
من اول الشهر فرات ستة فالسادس حيض ايضا ولو ظهرت بعده اربعة  
عشر ثم رات الدم ردت الى عادتها والسادس استحياضة (فان لم يتساويا)  
اي العادة والمخالفة (عددا) كما ملنا اخرا (صار الثاني عادة والا)  
اي وان تساويا (فالعدد بحاله) سواء رات نصابا في ايام عادتها او قبلها  
او بعدها او بعضه في ايامها وبعضه قبلها او بعدها لكن ان وافق زمانا وعددا  
فلا انتقال اصلا ولا فالانتقال ثابت على حسب المخالف ولو جاوز الدم العشرة  
ردت الى عادتها في جميع هذه الصور كما علم من اطلاقه المار وقدم مثل المص  
فيما يأتي لبعض ما قلناه وتفصيل ذلك يعلم من المحيط والسراج وغيرهما  
(ولتأمل) لما مر من تفصيل قاعدة الانتقال في النفاس والمبعض (بأمثلة  
توضيحا للطالبين) لما ذكره من صعوبة هذا البحث (أمثلة النفاس  
(امراة)

امرأة حادثها في النفاس عَشْرُونَ وَاثْنَتَيْ ( بعد ذلك ) فَرَاتٍ عَشْرَةَ دِمَا  
 وَعَشْرِينَ طَهْرًا وَاحِدَ عَشْرٍ دِمَا ( قيل لقوله قَانِ جَاوَزَ الْآرَ بَعَيْنَ لَانَ الطَّهْرِ  
 فِيهَا كَالِدَمِ الْمَتَوَالِي أَوْ قَوْنَهُ بَيْنَ دَمَيْنِ كَمَا مَرَّ فَعَشْرُونَ مِنْ أَوَّلِ مَارَاتٍ  
 نَفَاسٍ وَإِنْ خَتَمَ بِالطَّهْرِ رَدَا إِلَى حَادِثَتِهَا وَالْآخِي وَهُوَ أَحَدٌ وَعَشْرُونَ  
 اسْتِحْضَاةً ( أَوْ رَاتٍ يَوْمًا دِمَا وَثَلَاثِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا وَارْبَعَةَ عَشْرَ  
 طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا ) فَنَفَاسُهَا عَشْرُونَ أَيْضًا رَدَا إِلَى حَادِثَتِهَا لِلْجَاوِزَةِ قَانِ  
 الطَّهْرِ اثْنَتَيْنِ نَاقِصٍ لَا يَنْفِصِلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فَهُوَ كَالِدَمِ الْمَتَوَالِي كَالطَّهْرِ  
 الْأَوَّلِ ( أَوْ رَاتٍ خَمْسَةَ دِمَا وَارْبَعَةَ وَثَلَاثِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا ) قِيلَ  
 أَقُولُهُ وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْ اتَّقَلَّتْ إِلَى مَارَاتِهِ فَالْكُلُّ نَفَاسٍ ( أَوْ رَاتٍ ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ  
 دِمَا وَاثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا ) ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ قِيلَ أَيْضًا  
 لِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْ وَعَلَيْهِ قَالَ دَمُ الْأَوَّلِ نَفَاسُهَا وَالْآخِرُ اسْتِحْضَاةٌ وَأَوْ بَلَغَ  
 نِصَابًا كَانَ حَيْضًا فَقَدْ اتَّقَلَّتْ حَادِثَتُهَا نِصْبَانِ يَوْمَيْنِ لَعَدَمِ الْجَاوِزَةِ لِأَنَّ  
 الطَّهْرَ مَعْتَبَرٌ هُنَا لِيَكُونَ تَامًا صَحِيحًا لَمْ يَقَعْ بَيْنَ دَمَيْنِ نَفَاسٍ لِأَنَّ الدَّمَ الثَّانِي  
 وَقَعَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا لَا يَفْسُدُ الطَّهْرُ التَّامُ بِجَعْلِهِ كَالِدَمِ  
 الْمَتَوَالِي بِخِلَافِ الطَّهْرِ النَّاقِصِ لِأَنَّهُ فَاسِدٌ فِي نَفْسِهِ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ  
 الدَّمُ الثَّانِي فِي الْأَرْبَعِينَ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ الطَّهْرُ مَطْلَقًا كَمَا أَوْ وَاثْنَتَيْ فَرَاتٍ سَاعَةً  
 دِمَا ثُمَّ رَاتٍ فِي آخِرِ الْأَرْبَعِينَ سَاعَةً دِمَا كَمَا أَوْ فَيُخْتَلَفُ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنْ  
 الْمُقَدِّمَةِ هَذَا مَا نَظَرْتُ ( أَوْ رَاتٍ يَوْمًا دِمَا وَارْبَعَةَ وَثَلَاثِينَ طَهْرًا وَيَوْمًا  
 دِمَا وَخَمْسَةَ عَشْرَ طَهْرًا وَيَوْمًا دِمَا ) فَنَفَاسُهَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ آخِرُهَا دِمَا  
 بِخِلَافِ الْمَثَلِ الَّذِي قِيلَ فَقَدْ اتَّقَلَّتْ حَادِثَتُهَا زَادَةَ سِتَّةَ عَشْرٍ لَعَدَمِ الْجَاوِزَةِ  
 لِأَنَّ الطَّهْرَ الْآخِرَ مَعْتَبَرٌ كَمَا صَحَّ أَنَّهُ آتِيًا ( وَأَمَّا ثَلَاثَةُ الْبَيْضِ ) عَلَى تَرْتِيبِ  
 الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَجْزَالًا لِفَائِدَتِهِ وَتَوْضِيحًا لِلتَّائِيَةِ ( أَمْرًا حَادِثَتِهَا فِي  
 الْبَيْضِ خَمْسَةٌ وَطَهْرُهَا خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ رَاتٍ عَلَى حَادِثَتِهَا فِي الْبَيْضِ خَمْسَةٌ  
 دِمَا وَخَمْسَةَ عَشْرَ طَهْرًا وَاحِدَ عَشْرٍ دِمَا ) هَذَا قِيلَ أَقُولُهُ إِنْ لَمْ يَقَعْ فِي  
 زَمَانِ الْعَادَةِ نِسْبَابُ الْحِجَابِ فَإِنَّ الدَّمَ الْآخِرَ خَمْسَةٌ مِنْهُ حَيْضٌ وَإِنْ أَوْفَوْهُ

بعد طهر تام وقد تجاوز العشرة ولم يقع منه نصاب في زمان العادة فان  
 زمانه بعد خمسة وخمسين فانتقلت العادة زمانا والعدد وهو خمسة بحاله  
 يعتبر من اول مارات ومثله قوله ( او رأت خمسة دما و ستة واربعين  
 دما او احد عشر دما ) لكن ههنا لم يقع في زمان العادة شيء اصلا وهما  
 وقع دون نصاب فان يؤخر من احدهما عشر يوما في زمان العادة  
 ولا يمكن جعلها حضا فانتقلت العادة زمانا وبقي العدد بحاله ايضا  
 ( او رأت خمسة دما وثمانية واربعين دما ) ههنا  
 قبل لما اذا وقع في زمان العادة نصاب مساو لها كان الدم الاكبر مساو  
 العشرة وقد وقع سبعة منه في زمان الطهر وخمسة منه في زمان عادتھا  
 في الحيض فتزد اليها ولا انتقال اصلا ومثله قوله ( او رأت خمسة دما  
 واربعة وخمسين طهرا وهو ما دما واربعة عشر طهرا ربو دما ) لكن ههنا  
 بدى الحيض ونظم بالطهر فان اليوم الدم المتوسل تمام مدة الطهر  
 والاربعة عشر بعده في حكم الدم الاول لاها ما لم يندرس رقع بين  
 دمين فبعضه من اولها حيض والباقي استنساخ والعادة باقية عددا  
 وزمانا كالثال قبله ( او رأت خمسة دما و خمسة وخمسين  
 طهرا وثلاثة دما واربعة عشر طهرا ربو دما ) قبل لما اذا وقع  
 في زمان العادة نصاب غير مساو لها عددا فان الثلاثة  
 الدم وقع في زمان عادتھا والاربعة عشر دما كالمساو الى  
 فقد تجاوز الدم العشرة فتزد الى العادة زمانا وتزد الى الثلاثة  
 الواقعة فيها ( او رأت خمسة دما و خمسة وخمسين طهرا و دما )  
 شروع في التمسك بقوله وانما في راجع ثلثه ههنا من ان طهر  
 بعد ما طهرا صحيحا كما قد مضى وقد اختلف الامام في ذلك فاما وقتا  
 رات ههنا دما في ايامها رأت العادة فاقول ( او رأت خمسة دما و  
 طهر او عشرة دما ) والاعتراف به في راجع الا ان ذلك لا ينافي  
 ايضا في الطهر بعد ذلك الا ان ذلك لا ينافي في راجع  
 ( او رأت )



الحيض وقيد بالعادة لان البداهة لا يجوز بدؤها بالطهر كما قدمناه اول  
 الفصل وهذا كله على قول ابي يوسف ايضا كما بيناه في النوع الثاني  
 والله تعالى اعلم ﴿ النص الثاني في الانقطاع ﴾ لا نخلو اما ان يكون  
 اتمام العشرة او دونها اتمام العادة او دونها ( ان انقطع الدم ) ولو  
 حكمها بان زاد ( على اكثر المدة ) اى العشرة ( فى الحيض و ) الاربعين  
 ( فى النفاس يحكم بطهارتها ) اى بمجرد مضي اكثر المدة ولو بدون  
 انقطاع او اغتسال وانما عبر بالانقطاع لئلا يلبس بقية الانواع ( حتى  
 يجوز ) ان فعل له ( وطؤها بدون اغسل ) لانه لا يزيد على هذه المدة  
 ( لكن لا يستحب ) بل يستحب تأخيرها ما بعد الغسل ( و ) حتى ( او  
 بقی من وقت ) صلاة ( فرض مقدار ) ما يمكن فيه الشروع بالصلاة  
 وهو ( ان تقول الله ) هذا عند ابي حنيفة قال فى التارخانية والنوى  
 عليه وقال ابو يوسف التحريم الله اكبر ( يجب قضاؤه ) ولو بقی منه  
 ما يمكنها الاغتسال فيه ايضا يجب ادائه ( والا ) اى وان لم يبق منه  
 هذا المقدار فلا قضا ولا اداء وحتى يجب عليها الصوم ( فان  
 انقطع ) اى مضت مدة الاكثر ( قل الفجر ) بساعة ولو قلت سراج  
 ( فى رمضان يجزئها صومه ويجب ) عليها ( قضاء العشاء والا ) بان  
 انقطع مع الفجر او بعده ( فلا ) وكذا او كانت مطلقة حلت للازواج  
 واورجهية انقطعت رجعتها سراج ( فالعتبر الجزء الاخير من الوقت )  
 بقدر التحريم فلو كانت فيه ظاهرة وجبت الصلاة والا فلا ( كما فى  
 الباوع والاسلام ) فان الصبي او بلغ والكافر او اسلم فى اخر الوقت  
 وبقى منه قدر التحريم وجب الفرض عند المحققين من اصحابنا وقبل  
 قدر ما يمكن فيه الاداء وعلى هذا المجنون او افاق والمساقر او اقام  
 والمقيم او سافر او حاضرت او جن فى اخر الوقت سقط الفرض وقامه  
 فى التارخانية فى الفصل التاسع عشر من كتاب الصلاة ( وان انقطع )  
 حقيقة ( قبل اكثر المدة ) وان يتنص عن العادة فى العبادة كما بأتى ( ففى )  
 ( اى )

اي المرأة ( ان كانت كناية تطهر بمجرد انقطاع الدم ) فلا لزوم  
المسلم ووطؤها في الحال ادم خطاياها بالافتسال ( وان كانت مسلمة )  
فيكمها في حق الصلاة انها يازمها القضاء ان بقي من الوقت قدر  
التحرية وقدر الغسل او التيمم عند الخوض في الماء بخلاف ما لو انقطع  
لاكثر الماء فانه يكون قدر التحرية كفاً لان زمان الغسل او التيمم من  
المظهر فلا يربد الحيض على العشرة والنفس على الاربعين فبمجرد  
الانقطاع تخرج من الحيض والنفس فاذا ادركت بعده قدر التحرية  
تحقق طهرها فيه وان لم تغسل وبارمها القضاء اما هنا ( زمان الغسل  
او التيمم حيض ونفس ) فلا يحكم بمطهراتها قبل الغسل او التيمم فلا بد  
ان يبقى من الوقت زمن يسعه ويسع التحرية ( حتى اذا لم يبق بعده )  
اي بعد زمان الغسل او التيمم ( من الوقت مقدار التحرية لا يجب  
القضاء ) ( حتى ) فيجزئها المصوم ان لم يستعها اي الغسل والتحرية  
( الباقي من الليل قبل الشجر ) ويصح في الجبب الاكتفاء للمصوم بقاء قدر  
الغسل فقط ومشى عليه في الدرك فكل بعده في البهر عن التوشيح  
و السراج ما ذكره المصنف من لزوم قدر التحرية ايضا ونحوه في الزيلعي  
قال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر انتهى وبيننا وجهه في رد المحتار « ١ »  
﴿ تنبيه ﴾ المراد بالغسل ما يعمل مستمات كالاستنجا وطمع الثوب والتستر  
عن الاعين وفي شرح البرزوي وام يذكر ان المراد به الغسل المستون  
او الفرش والطاهر الفرش لانه ثبت به رجاء جانب الطهارة كذا  
في شرح التحرير الاصول لابن امير سماح ( ولا يجوز ووطؤها ) اي وطئ

« ١ » هو انه او اجزاها المصوم بمجرد ادراك قدر الغسل لم ان يحكم بمطهراتها  
من الحيض لان المصوم لا يبرى من الحائض ولزم ان يدل ووطؤها مع  
انه - لاف ما اطلقوا عليه من انه لا يعمل مالم تقصر الصلاة دنا في ذمها  
ولا يجب عليها الا بادراك الغسل والتحرية انتهى منه

من انقطع دمه قبل اكثر المدة وكذا لا تقطع الرجعة ولا  
تجسل للزواج وكذا لا تقطع الرجعة ولا تجسل للزواج  
( الا ان تجسل ) وان لم تجسل به ( او تيمم ) عند اجتزاع الماء ( فتجلى )  
بالتيمم وهو الصحيح من المذهب كما في البحر لانها بالصلاة فحق الحكم  
عليها بالطهارة فلم يعتبر احتمال عود الدم بخلاف ما لو لم تجسل لان التيمم  
بمرضه البطلان عند رؤية الماء وقبل لا تستقط الصلاة بالتيمم وانما في  
السراج انه الاصح ( او ) ان ( تفسير صلاة ديناني ذمها ) وذلك بان  
يبقى من الوقت بعد الانقطاع مقدار الغسل والخروج فانه يحكم بطهارتها  
بعض ذلك الوقت ويجب ساقها القضاء وان لم تجسل وزوجها وطؤها  
بعده ولو قبل الغسل خلافا لفر سراج ( حتى لو انقطع قبل طلوع  
الشمس ) بزمان يسير لا يسع الغسل ومقدماته والخروج ( لا يجوز وطؤها  
حتى يدخل وقت العصر ) لانه لما بقي من وقت الظهر ذلك الزمان اليسير  
ثم خرج وجب القضاء وما قبل الزوال ليس وقت صلاة فلا يعتبر خروجه  
( وكذا لو انقطع قبل العشاء ) بزمان يسير لا يجوز وطؤها ( حتى انقطع  
الغجر ان لم تجسل او تيمم فتجلى ) الشرطية قيد للمصورتين ( الا ان يتم  
اكثر المدة ) اى مدة السجدة او التماس ( قبلهما ) اى قبل الغسل والتيمم  
فانه بعد تمام اكثر المدة نحو الوطئ بلا شرط كما مر ( هذا ) المذكور  
من الاحكام ( في المراءى ) وكذا في ( المعتادة اذا انقطع ) دمه ( في  
ايام ) عادتها او بعدها ( قبل تمام اكثر المدة ) واما اذا انقطع قبلها اى  
قبل العادة وفوق الثلاث ( فهي في - في الصلاة والصوم كذلك ) حتى  
لو انقطع وقد بقي من وقت الصلاة او ليلة الصوم قدر ما يسع  
الغسل والخروج وجبا والا فلا ( واما الوطئ فلا يجوز حتى تنقضي  
باعتبارها ) وان انقضت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في  
الاجتناب ههنا ( حتى لو كان من جنسها ) المسادها ( عشرة - ضمت ثلاثا  
وطهران - لادخل وطؤها ) وانما ينش العادة نعم او كانت هذه الحادثة  
( هي )

هي الثالثة من العدة انقطعت الرجعة ٢ ولا تزوج باخر احتياطاً وتامه في  
 الجهر ( وكذا النفاس ) حتى او كانت عادتها فيه اربعين فرات عشرين  
 وظهرت تسعة عشر لا قبل وطؤها قبل تمام العادة ( ثم ان المرأة ) كلما  
 رأت الدم ترك الصلاة مبتدأة كانت او معتادة كما سباني في الفصل السادس  
 و ( كلما انقطع دمها في الموضع قبل ثلاثة ايام ) تصلي لكن ( ننظر الى  
 اخر الوقت ) اي المستحب كما في بعض النسخ ( وجوبا ) في الفتاوى  
 اما نحن اذا انقطع دمها الاقل من عشرة ننظر الى اخر الوقت المستحب  
 دون المذكور اص عليه محمد في الاصل قال اذا انقطع في وقت العشاء توخر  
 الى وقت يكره ان تنسبل فيه وتغسل في الليل وما بعد  
 نصف الليل مكره انتهى سراج ( فان لم يجد ) في الوقت ( نوضا ) مضارع  
 يضيء في احدى الثاين ( يغسل ) اذا شاعت قوت الوقت ( وتقوم )  
 ان انقطع الا ( ارتشبه ) بالصائم اي قد كمن المفارقة بشيذ اليوم ان انقطع  
 نهارا طهره الشهر ( وان عاد ) في الوقت او بعده في العشرة كما ياتي  
 ( بطل الحكم بطهارتها فتعد ) من الصلاة والصوم ( وبعد الثالث )  
 مبطوف على قوله قبل ثلاث ايام ( ان انقطع دل العادة فذلك ) الحكم  
 ( لكن ) هنا ( تصلي بالغسل نوا انقطع ) لا ما وضوء لانه تحقق كونه  
 حائضا رؤبة الدم ثلاثة فاكتر ( او بعد العادة ) ان وان انقطع بعد تمام  
 العادة فالحكم ايضا ( كذلك لكن ) هنا ( التبر ) اي تاخير الغسل كما  
 في التارنابي او تاخيره لادخل الصلاة ( مستحب لا واجب ) ان يعود  
 الدم بعد العادة لا يجزى بغيره ما قلها فلذا وجب التأخير وويل قول  
 كذلك في الموضعين انه لو عاد الدم بطل الحكم بطهارتها فكانها لم تطهر  
 قال في التارنابي وهذا اذا جاء في العشرة ولم يجاوزها وظهرت بعد  
 ذلك خمسة عشر يوما ولو تجاوزها او اقص الشهر عن ذلك طالعشرة

٢ اراد به ج بامر اي لا يملكها ولا يملكها الا بالحق والى الله الرجوع



حيض أو بئدأة والا فإيام عادتھا وأو اعتادت في الحيض يوما دما ويوما  
طهرها هكذا إلى العشرة فإذا رأت الدم في اليوم الأول تركت الصلاة  
والصوم وإذا طهرت في الثاني فوضأت وصلت وفي الثالث تركت الصلاة  
والصوم وفي الرابع تغتسل وتصلّي هكذا إلى العشرة انتهى وشعوه في  
صدر الشريعة (والنفاس كما بيض) في الأحكام المذكورة (غير أنه  
يجب الغسل فيه كلما انقطع على كل حال) سواء كان قبل ثلاثة أو بعدها  
لأنه لا يقل له في كل انقطاع يحتمل خروجها من النفاس فوجب الغسل  
بخلاف ما قبل اثلاث في الحيض من الفصل الرابع في أحكام  
(الاستمرار) أي استمرار الدم وزيادته على أكثر المدة (هو أن وقع في  
العتادة وطهرها وحيضها ما اعتادت) وترد إليها فيها (في جميع الأحكام  
أن كان طهرها) المعتاد (أقل من ستة أشهر والا) بأن كان ستة أشهر  
فأكثر لا يقدر لذلك لأن الطهر بين الدمين أقل من اثني مدة الحمل عادة  
(ويرد إلى سنة أشهر الأساعة) تحقيقا لافاوت بين طهر الحيض وطهر  
الحمل (وحيضها بحاله) وهذا قول محمد بن إبراھیم الميّداني قال في  
العناية وغيرها وعليه الأكثر وفي التارخاية وعليه الاعتماد وعند أبي  
عصمة بن معاذ المروزي ترد على عادتھا وأن طالت مثلا أن كانت عادتھا  
في الطهر سنة وفي الحيض عشرة يامرها بالصلاة والصوم سنة وتركها  
عشرة وتنقض عتدتها بثلاث سنين وشهر وعشرة أيام أن كان الطلاق في أول  
حيضها في حسابها وقال في الكافي وعند عامة العلماء ترد إلى عشرين كما لو  
كانت مستحاضة وفي الخلاصة شهر كامل وفي المحيط المسرخسي وعن  
محمد أنه مقرر بشهرين واختاره المالک وهو الأصح قال في الغاية قيل  
والفقوى على قول المالک واخترا قول الميّداني لقوة قوله رواية ودراية  
أه قلت أكن في البحر عن النهاية والعنسية وأنتج أن ما اختاره  
المالک الشهير عليه أنه لا بأس على المفتي والتسليم انتهى ومشى  
عليه في الدرر لا فقا للفقوى آذ الفاضل الصحيح (وإن وقع) أي الاستمرار  
(في)

( في المبتدأة ) فلا يخلوا ما ان تبلغ بالحيض او بالحمل اما الثانية فسأني حكمها واما الاولى فعلى اربعة وجوه اما ان يستقر بها الدم من اول ما بلغت او بعد عارات دما وطهرها صحيحين او فاسدين او دما صحيحا وطهرها فاسدا ولا يتصور عكسه في المبتدأة لما الوجه الاول ( فيضها من اول الاستقرار عشرة وطهرها عشرون ) كما في المتون وغيرها خلافا لما في امداد الفناج من ان طهرها خمسة عشر فانه يخالف لما في عامة الكتب فانه ( ثم دلت دأها وعاشستها اربعون ثم عشرون طهرها اذ لا توالي نفاس وحيض ) بل لا بد من طهر تام بينها كما مر بيانه في المقدمة ( ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأها ) والوجه الثاني قوله ( وان رأت مبتدأة دما وطهرها صحيحين ثم استقر الدم تكون مبتدأة وقد سبق حكمها ) قريبا ( مثاله مراهقة رأت خمسة دما واربعين طهرها ثم استقر الدم ) فقد صارت مبتدأة فتزد في زمن الاستقرار الى عاداتها وح ( خمسة من اول الاستقرار حيض لا يصلي ) فيها ( ولا تصوم ولا توطأ وكذا سائر احكام الحيض ) ( الثانية في الفصل السادس ) ثم اربعون طهرها تفعل ( فيها هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطهارات ) وهكذا دأها الى ان ينقطع وتري بعده خلاف عاداتها والوجه الثالث قوله ( وان رأت دما وطهرها فاسدين فلا اعتبار بها ) في نصب العادة المبتدأة وهذا الوجه على مسعين لان الطهر قد يكون فاسدا نقصا من خمسة عشر يوما وقد يكون بخلافه اسم ( فان كان الطهر ) قد فسد بكونه ( فاسدا ) يكون كما استقر دأها ابتداء ) بل كمن استقر دأها من ابتداء بلوغها وقد عرفت حكمها في الوجه الاول وصرح به بقوله ( عشرة من ابتداء الاستقرار ولو سلم ) كما في الدماء اربعون ( حرجها ) ( حرجها ) شهر المأثأ وهو قوله عشرة ( وعشرون دأها ثم ذلك دأها ) فادام الاستقرار ( مثاله مراهقة رأت عشرة دما واربعين طهرها ثم استقر الدم ) فالدم الاول فاسد وبالله على العشرة وكذا الثاني لانه خمسة عشر ولا يصح له ان

منها لنصب العادة ويحكم على هذا الطهر بأنه دم ( فالاستمرار حكمها من  
 اول مارات ) اى من اول الاحد عشر ( لما عرفت ) قبيل الفصل الاول  
 ( ان الطهر الناقص كالدم المتوالى ) لا يفصل بين الدمين واذا كان  
 كذلك صار الاستمرار الحكمى من اول الدم الاول وهو الاحد عشر  
 فعشرة من اولها حيض وعشرون بعدها طهر فيكون خمسة من اول  
 الاستمرار الحقيقى من طهرها فنصلى فيها ايضا ثم تعد عشرة ثم  
 تصلى عشرين وذلك دأبها كما فى الترخايد وغيرها ثم بين القسم  
 الثانى من قسمى الوجه الثالث بقوله ( وان كان الطهر تاما ) وقد فسد  
 بمخالطته الدم كما ستعرفه ويسمى صحيحا فى الظاهر فاسدا فى المعنى ولا  
 يخلو اما ان يزيد مجموع ذلك الطهر والدم الفاسد الذى قبله على  
 ثلاثين اولا ( فان لم يزيد على ثلاثين فكالساق ) اى حكمه حكم  
 القسم الاول وتصوير ذلك ( بان رات احد عشر دما وخمس عشرة  
 طهرها ثم استمر الدم ) فالدم الاول فاسد زيادته والطهر صحيح ظاهرا  
 لانه تام فاسد معنى لما بأتى وح فلا اعتبار بها فى نصب العادة بل  
 ( عشرة من اول مارات حيض وعشرون طهر ) فيكون اربعة ايام من  
 اول الاستمرار بنية طهرها فتصلى فيها ثم تعد عشرة ثم تصلى عشرين ( ثم ذلك  
 دأبها ) وهذا قول محمد بن ابراهيم الليدانى قال فى المحيط السرخسى هو الصحيح  
 وقال الدقاق حيضها عشرة وطهرها ستة عشر اقول وكان الدقاق ينظر الى ظاهر  
 الطهر لكونه تاما فجعله مصلا بين الدمين ولم ينظر الى فساده فى المعنى  
 وجعلها معادة ( وان زاد ) اى الدم والطهر على ثلاثين ( باز رات  
 احد عشر دما وعشرين طهر ) ثم استمر فعشرة من اول مارات حيض ثم  
 الناق ( طهر ) وهو الحادى عشر وما بعده ( الى اول الاستمرار ثم تستأنف  
 من اول الاستمرار عشرة حيض وعشرون طهر ثم ذلك دأبها ) مادام  
 الاستمرار وانما لم يجعل الطهر فى هاتين العورتين عادة لهما ترجع اليها فى  
 زمن الاستمرار ( لان الطهر ) المذكور ( وان كان ) صحيحا ظاهرا لكونه  
 ( تاما )

(ثامناً) لكن (أولاً دم) وهو اليوم الثالث على العشرة فاعلم (تصلي به) فيكون من جملة الطهر المتخلل بين الدمين (فيفسد) به لما مر في المقدمة ان الطهر الصحيح مالا يكون اول من خمسة عشر ولا يشوبه دم ويكون بين الدمين الصحيحين والطهر الفاسد ما خافد وهذا طهر خالطه دم في اوله (فلا يصلح لنصب العادة) والماصل ان فساد الدم يفسد الطهر المتخلل فيجعل كالدّم المتوالى فتصير الراه كأنها ابتدئت بالاستقرار ويكون بعضها عشرة وطهرها عشرون لكن ان لم يرد الدم والطهر على ثلاثين يعتبر ذلك من اول مارات وان زاد اعتبر من اول الاستقرار الحقيقي ويكون جميع ما بين دم الحيض الاول ودم الاستقرار طهره والعلة وجد ذلك ان العادة الغالبة في النساء ان لا يزيد الحيض والطهر على شهر ولا ينقص وإذا جعل الحيض في الاستقرار عشرة والطهر عشرون بقية الشهر سواء رأت قبل الاستقرار دماً وطهره فاسدين او لم تر شيئاً لكن اذا كان فساد الطهر من حيث المعنى فقط وزاد مع الدم على ثلاثين يجعل ما زاد على العشرة من الدم مع جميع الطهر الذي بعده طهرها لها لعشرون فقط ثم يبدأ اعتبار العشرة والعشرين من اول الاستقرار ولا يجعل شيئاً من الطهر المذكور حيث ان الاصل في الطهر ان لا يجعل شيئاً الا ان ضرورة ولا ضرورة هنا فيعتبر كالدّم المرجح به يكونه طهره جميعها دهرها بما اعتبر كله طهر اذ انقصا عن ثلاثين والوجه الرابع قوله (وان كان الدم جميعها والطهر فاسداً يعتبر الدم) في نصب العادة يزداد اليه في زمن الاستقرار (لا الطهر) بل يكون دهرها في زمن الاستقرار ما ينجم الشهر سواء كان فساد الطهر ظاهراً ومعنى بان رأت خمسة دماً واربع عشرة طهرها ثم اعتبر الدم في نفسها من دهرها بقية الشهر عشرون فتصلي من اول الاستقرار احد عشر كله الطهر ثم تقصد خمسة وتصلي تسعة وعشرين وذلك دهرها كما في التائيد او كان فساداً معني فقط (بان رأت مثلاً ثلاثة دماً وخمسة عشر طهرها وبومادها عشرة عشر

طهرا ثم استمر الدم ) فهنا الثلاثة الاول دم صحيح وما بعدها الى الاستقرار  
طهر فاسد معنى لان اليوم الدم المتوسط لا يمكن جعله بانفراده حبيضا  
ولا يمكن ان يؤخذ له يومان من الطهر الذي بعده لتكون الثلاثة حبيضا  
لان الحيض وان جاز ختمه بالطهر لكن لابد ان يكون بعد ذلك الطهر  
دم واو حكما ولم يوجد لان الطهر الثاني لا يمكن جعله كالدم المتوالي  
لكونه طهرا تاما فصار فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستقرار فيكون  
ذلك اليوم المتوسط من الطهر ففسده كل من الطهر الذي قبله  
والذي بعده وان كان كل منهما تاما فيكون اليوم مع الطهرين  
طاهرا صحيحا طاهرا فاسدا معنى لان وسطه دم يصلى فيه ولهذا اشترط  
في الطهر الصحيح ان لا يتسببه دم في اوله ولا في وسطه ولا في اخره كما  
تقدم في المقدمة واذا فسد لم يصلح لنصب العادة فيئذ ( الثلاثة الاولى  
حيض والباقي طهر الى الاستقرار ثم تستأنف فثلاثة من اول الاستقرار  
حيض ) على عادتها فيه ( وسبعة وعشرون ) بقية الشهر ( طهر ) وهذا  
دايما ( ولو كان الطهر الثاني ) في الصورة المذكورة ( اربعة عشر فطهرها  
خمس عشرة ) وهي بعد الثلاثة الحيض ( وحيضها الثاني يتبدل من الدم  
المتوسط ) بين الطهرين وهو اليوم الدم ( الى ثلاثة ) بان يضم الى ذلك  
الروم يومان من الطهر الذي بعده لان ذلك الطهر لما كان نافعا عن خمسة  
عشر لم يصلح فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستقرار فكان كالدم المتوالي  
فلم يكن اخذ يومين منه لتكمله عادتها في الحيض بخلاف ما مر كما افاده  
في التارخا فيه ( ثم طهرها خمسة عشر ) اثنا عشر منها بقية الطهر  
الثاني وثلاثة منها من اول الاستقرار فتصلى من اوله ثلاثة ثم تفقد ثلاثة  
ايضا ثم تصلى خمسة عشر ( وذلك دايما ) مادام الاستقرار ردا الى  
عادتها في حيض ثلاثة وطهر خمسة عشر ( ان حيضت ) اي حين  
مرضنا الطهر الثاني اربعة عشر ( يكون الدم والطهر الاول ) الذي  
بعده ( صحيحين فيصلحان لنصب العادة ) اما الدم وهو الثلاثة الاولى  
( وطاهر )

فطاهر وأما الطاهر وهو الخمسة عشر فلا يكون طاهرا تاما لم يتخالطه دم  
فاسد ووقع بين دمين متنجسين ثم شرع في المبتدأة بالجل فقال ( وإن رأت  
طهرا متنجسا ثم استقر الدم ولم تول الطهر حياضا أصلا كراهقة بلغت  
الجل فولدت ورأت أربعين يوما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم في بعضها  
عشرة من أول الاستقرار وطهرها خمسة عشر ) ردا إلى عاداتها وبه  
( وذلك دأبها ) مادام الاستقرار ( وكذا السكك ) وهو جعل مارات من  
الطهر عادة لها ( إذا زاد الطهر ) على خمسة عشر ( لأنه صحيح يصلح  
لحسب العادة ) هذا الاتفاق على قول أبي عثمان فإن المصدر الشاهد  
هذا القول البق فيذهب إلى يوسف طاهرا وبه يقتضي وعند المحدثين  
كذلك إلى أحد وعشرين فزيد يكون حياضا خمسة عشر وطهرها أحد  
وعشرين ثم كلما زاد الطهر نقص من الحياض مثله إلى ستة وعشرين  
ففيه حياضا ثلاثة عشر وطهرها ستة وعشرون فإن زاد على هذا فبوافق  
المحدثين أبا عثمان حياضا عشرة من أول الاستقرار وطهرها مثل مارات  
فبإله أي عدد كان ( بخلاف ما إذا ) نقص طهرها عن خمسة عشر فإنه  
يكون بعد الأربعين طهرها عشرين وحياضا عشرة وذلك دأبها بذلك  
ما إذا ولدت واستقر بها الدم ابتداء وبخلاف ما إذا ( زاد دمه ) على  
أربعين في النفاس ( بيوم مثلا ) ثم رأت طهرا خمسة عشر أو أكثر ثم  
استقر الدم حيث يفسد الطهر ( لأنه يتخالطه دم يوم تؤمر بالامتناع فيه  
( فلا يصلح ) ذلك الطهر ( حسب العادة ) ) وإذا ( فإن كان بين  
النفاس واستقرار عشرين أو أكثر ) فإن زاد دمه على الأربعين بخمسة  
أو ستة مثلا ( عشرة من أول الاستقرار ) حتى وعشرون طهر وذلك  
دأبها ( إلا ) بأن كان أول من عشرين كان زاد على الأربعين  
مارتها أو ثلثها مثلا ( ثم عشرين من أول الاستقرار للطهر ) ثم استأنف  
عشرة حتى وعشرون طهرا وذلك دأبها ( وإذا ذكر في الترسية والامتناع  
هذا المسألة ) فهو هذا الفصل - من قال ولو ولدت فترات أحدا

واربعين دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فعلى قول محمد بن ابراهيم  
نفاسها اربعون وطهرها عشرون كما او وادت واستقر بها الدم فتصلى  
من اول الاستقرار اربعة تمام طهرها ثم تقعد عشرة ثم تصلى عشري  
وذلك دأبها وعلى قول ابى على الدقاق طهرها ستة عشر وحيضها  
عشرة فتقعد من اول الاستقرار عشرة وتصلى ستة عشر وذلك دأبها  
انتهى ملخصا فتأمل \* تنبيه \* هو عنوان بحث لاحق يعلم من الكلام  
السابق اجالا ( الدماء الفاسدة المسماة بالاستحاضة سبعة الاول مآزاه  
الصغيرة اعنى من لم ينم له ) ذكر الضمير مرعاة للفظ من ( تسع سنين  
والثاني مآزاه الآيسه غير الاسود والاحمر والاشات مآزاه الطامل بغير  
ولادة والرابع ماجاوز اكثر الحيض والنفاس الى الحيض الثانى ) فى المبتدأة  
فكل ما زاد على الاكثر واقعا بين حيضين او نفاس وحيض فهو استحاضة  
فقوله الى الحيض الثانى بيان لغاية المجاوزة لا لاشتراط الاستقرار  
( والخامس ما نقص من الثلاثة فى مدة الحيض والسادس ما عدا ) اى  
بجاوز ( العادة الى حيض غيرها ) يعنى مآزاه بين الحيضين تجاوزا ايام  
العادة فى الحيض الاول يكون استحاضة ( بشرط مجاوزة ) الدم  
( العشرة و ) بشرط ( وقوع النصاب ) ثلاثة ايام فاكثر ( فيها ) اى  
فى ايام العادة وذلك كما او كانت مادنها خمسة من اول الشهر فرات  
خمسيتها او ثلاثة منها دما واستقر الى الحيض الثانية فى الشهر  
الثانى فما بعد العادة الى الحيض الثانى استحاضة \* وقيد بمجاوزة  
العشرة لانه اوزاد على العادة ولم يجاوز العشرة تقل العادة فى العدد  
ويكون كله حيضا ان طهرت بعده طهرا صحيحا والاردت الى عادتها  
كما او ختمناه فى الفصل الثانى \* وقيد بوقوع النصاب فيها لانه او لم يقع فهو  
قسم آخر ذكره بقوله ( والسابع ما بعد مقدار عدد العادة كذلك ) اى  
الى حيض غيرها ( بشرط مجاوزة العشرة وعدم وقوع النصاب فيها )  
كما اورات قبل خمسيتها يوما دما وطهرت خمسيتها اربعة منها ثم رات  
( الدم )

الدم سبعة أو أكثر فمما جاوز الدم العشرة ولم تر في أيامها فصلاً فترد إلى عادتها في العدد والزمان كما علمته في الفصل الثاني فيكون مقدار عادتها وهو خمسة حيضاً وما سواه من اليوم السابق والأيام الأخرى إلى الحيض الثاني استحصاضة وقيده بالمجاورة لأنه لو لم يجاوز تنزل العادة ويكون اليوم السابق وما بعده حيضاً بالشرط الذي ذكرناه وعدم وقوع النصاب احترازاً عن القسم السادس ونفى قسم آخر وهو ما زاد على العادة في النفاس وجاوز الأربعين والله تعالى أعلم **بوم الفصل الخامس في المضلة** **بوم** يجب على كل امرأة حفظ عادتها في الحيض والنفاس والطهر عدد أو مكاناً ( ككونه خمسة مثلاً من أول الشهر أو آخره مثلاً واطلاق المكان على الزمان يجوز ) ( فان جئت أو انجى علمها أو ) تساهلت في حفظ ذلك و ( لم تنعم لدينها فسقطت عادتها فاستمر الدم فعلمها ) بعد ما افافت أو ندمت ( ان نكحني ) بغلبة الطن كما في اشتباه القبلة وأعداد الركعات ( فان استقر طهرها على موضع حيضها وعدده علمت به والأفعالها الأخذ بالأحوط في الأحكام ) فما غلب على ظنها أنه حيضها أو طهرها علمت به وان ترددت تصلى وتصوم احتياطاً على ما يأتي تفصيله ( ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق يقدر حيضها بعشرة وطهرها بستة أشهر إلا ساعة ) هذا قول الميذاني وعليه الأكثر وقد أقوال آخر ذكرنا بعضها سابقاً و هذا ( فشققتي عدتها بنسبة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات ) لا احتمال ان الطلاق كان بعد ساعة من حيضها فلا تحسب هذه الحيضة وذلك عشرة أيام إلا ساعة ثم يحتاج إلى ثلاثة أطهار وثلاثة حيض وأما الزمعة فسنأتي ( ولا تدخل المسجد ولا تطوف إلا للرياء ) لا ركن الحاح فلا يترك لاحتمال الحيض بخلاف القدوم لأنه سنة ( ثم تعبد ) طواف الرياء ( بعد عشرة أيام ) يقع أحدهما في طهر يقيت ( و ) الا ( لا مصدر ) بالتحريك فلا تتركه أوجوبه على غير المكي ( ولا تعبد ) لأنها أو كانت ظاهرة فقد حرجت



عن العهدة والا فلا يجب عليها بحر ( ولا تمس المصحف ولا يجوز وطئها  
ابداً ) لأن التحريم في الفروج لا يجوز نص عليه محمد محيط ( ولا تصلي  
ولا تصوم تطوعاً ) قيد لهما ( ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة وتصلي  
الفرض والواجب والسنن المشهورة ) أي المؤكدة كما عبر به في البحر  
لكونها تبعاً للفرائض ( وتقرأ في كل ركعة ) المفروض والواجب أعني  
( الفاتحة وسورة قصيرة ) على الصحيح وقيل تقتصر على المفروض بحر  
( سوى ) استثناء بالنسبة إلى السورة لا الفاتحة ( ما عدا الأولين من  
الفرض ) ولو عملاً كالوتر وما عدا الأولين هو الأخيرة من الفرض الثلاثي  
والأخيرتان من الرباعي وحاصله أنها تقرأ الفاتحة والسورة في كل ركعة  
من الفرائض والسنن إلا الأخيرة أو الأخيرتين من الفرض فلا تقرأ في شيء  
من ذلك السورة بل تقرأ الفاتحة فقط لوجودها في رواية عن أبي حنيفة  
محيط وقيل لا تقرأ أصلاً والصحيح الأول كما في التارخانية ( وتقرأ  
الفتوت ) على ما ذكره الصدر الشهيد وقال بعض المشايخ لا لأنه سورتان  
عند عمر وأبي فندعو بغيره احتياطاً كما في التارخانية والأول ظاهر  
المذهب وعليه الفتوى الإجماع القطعي على أنه ليس بقرآن بحر  
( وسائر الدعوات ) والاذكار ( وكلما ترددت بين الطهر ودخول الحيض  
صليت بالوضوء لوقت كل صلاة ) مثاله امرأة تذكر أن حيضها  
في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الأخير ولا تذكر غير هذين  
فإنها في النصف الأول تردد بين الدخول والطهر وفي النصف  
الأخير بين الطهر والخروج وأما إذا لم تذكر شيئاً أصلاً فهي مترددة في كل  
زمان بين الطهر والدخول فحكمه حكم التردد بين الطهر والخروج بلا  
فرق ( وإن ) ترددت ( بين الطهر والخروج ) من الحيض كما مثلنا  
( وبالعسل ) أي فتصلي بالعسل ( كذلك ) أي لكل وقت صلاة أقول  
وهذا استحسان والقياس أن تغتسل في كل ساعة لأنه مأمور ساعة  
الأوتوهم أنها وقت خروجها من الحيض وقال السرخسي في المحيط

والنسي والصحح انها تغسل اكل صلاة وفيها قالا خرج بين مع ان  
 الاحتمال لا ينقطع بما قالا بلواز الانقطاع في اثناء الصلاة او بعد الغسل  
 قبل الشروع في الصلاة فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه  
 برهان الدين في المحيط وقد تداركنا ذلك الاحتمال باختيار قول ابي سهل  
 انها تصلى (ثم آتت في وقت الثانية بعد الغسل قبل الوقتية وهكذا  
 تصنع في) وقت (كل صلاة) انتهى اى احتياطاً لانهما كانت  
 حائضاً في وقت الاولى وتكون طاهرة في وقت الثانية فتتبعن باداء  
 احدهما بالطهارة كما في التارخاتبة قلت وفيه فطر لانها اذا كانت حائضاً  
 في وقت الاولى لا يلزمها القضاء فالتاخر ان المراد لاحتمال حيضها في  
 وقت اداء صلاة الاولى وطهرها قبل خروج وقتها لان العبرة لآخر الوقت  
 كما مر فاذا طهرت في الوقت بعد ما صلت يلزمها القضاء في وقت الثانية  
 (وان سمعت سجدة) اى آتتها (فوجدت المحال سقطت عنها) لانها  
 ان كانت طاهرة صح ادائها والام تلزمها بحر (والا) بان وجدت بعد  
 ذلك (اعادتها بعد عشرة ايام) لاحتمال ان السماع كان في الطهر والاداء في  
 الحيض فاذا اعادت بعد العشرة تيقنت بالاداء في الطهر في احد المرتين  
 تارخاتبه (وان كانت عليها) صلاة (فأثمة فقطتها وعليها اعادتها بعد  
 عشرة ايام) من يوم القضاء وقدمه ابو علي السفاق بما (قبل ان تزيد)  
 المدة (على خمسة عشر) وهو الصحيح لاحتمال ان يعود حيضها بعد  
 خمسة عشر بحر (و) اما حكم الصوم فاعلم (لا يقطار في رمضان اصلاً)  
 لاحتمال طهارتها كل يوم (ثم) انها محالات لانها اذا علمت ان حيضها  
 في كل شهر مرة اولاً وعلى كل ايام ان تعلم ان ابداء حيضها بالليل او بالنهار  
 اولاً تعلم وعلى كل ايام ان يكون الشهر كاملاً او ناقصاً وعلى كل ايام ان  
 تقضى موسولاً او مفصولاً بمعنى اربعة وعشرين (ان لم تعلم ان دورها  
 في كل شهر مرة وان ابتدأ بحيضها بالليل او النهار او علمت ان بالنهار وكان  
 شهر رمضان ثلاثين يجب عليها قضاء اثنين وثلاثين) لانها اذا علمت ان

ابتداء بالنهار يكون تمامه في الحادى عشر واذا لم تعلم انه بالليل او النهار  
يحمل على انه بالنهار ايضا لانه احوط الوجوه وهو اختيار الفقيه ابى جعفر  
وهو الاصح وح فاكثر ما فسد من صومها في الشهر ستة عشر اما احد  
عشر من اوله وخمسة من اخره او بالعكس فعليها قضا ضعتها كما في  
المحيط قلت وذلك لانها على احتمال ان تحيض في رمضان مرتين كما ذكر  
لا يقع لها فيه الا طهر واحد صح صومها منه في اربعة عشر ويكون  
الفساد باقى الشهر وذلك ستة عشر واما على احتمال ان تحيض مرة  
واحدة فانه يقع لها فيه طهر كامل وبعض طهر وذلك بان تحيض في  
اثنى الشهر وح فيصح لها صوم اكثر من اربعة عشر فتعامل بالاضرا احتياطاً  
فتقتضى ستة عشر لكن لا يتيقن بصحتها كلها الا بقضا اثنين وثلاثين وهذا  
( ان قضت موصولا بـ رمضان ) والاراد بالوصول ان تبدى من ثانى شوال  
لان صوم يوم العيد لا يجوز و بيان ذلك انه اذا كان اول رمضان ابتداء حيضها  
فيوم الفطر هو السادس من حيضها الثانى فلا تصومه ثم لا يجوز بها صوم خمسة  
بقية حيضها ثم يجوز بها في اربعة عشر ثم لا يجوز بها في احد عشر ثم يجوز بها في يومين  
وجملة ذلك اثنان وثلاثون محيط ( وان مفصلاً فتمانية وثلاثين ) لاحتمال  
ان ابتداء القضا وافق اول يوم من حيضها فلا يجوز بها الصوم في احد عشر  
ثم يجوز في اربعة عشر ثم لا يجوز في احد عشر ثم يجوز في يومين فاجملة  
ثمانية وثلاثون يجب عليها صومها اتيقن بجواز ستة عشر منها تاريخاً به  
ومحيط اقول لكن في هذا الاطلاق نظر لان وجوب التمانية والثلاثين انما  
يظهر اذا كان الفصل بمقدار مدة طهرها اى اربعة عشر او اكثر ليعكن هذا  
الاحتمال المذكور لانه لا يلزم فساد ستة عشر من صومها الا على  
احتمال ان يقع في رمضان حيضتان وطهر واحد اما لو وقع فيه حيض  
واحد وطهران فالفساد اقل من ستة عشر لانه صح لها صوم طهر كامل  
وبعض الطهر الاخر واذا كان الفصل باقل من اربعة عشر يلزم ان يقع  
بعض الطهر في اخر رمضان فيصح صومها فيه وفي طهر كامل قبله  
( بيانه )

بيانه لو فصلات مثلا بثلاثة عشر وصامت يوم الرابع عشر من شوال وقد  
فرضنا احتمال ابتداء حيضها لأول يوم من أيام القضاء يلزم ان يكون  
آخر يوم من رمضان ابتداء طهرها الذي يصح صومها فيه وقبله  
احد عشر حبض لا تصح وقبلها اربعة عشر طهر تصح وقبلها اربعة لا تصح  
فيكون الفاسد خمسة عشر لاسنة عشر وهكذا كلما نقص الفصل يوم  
ينقص الفاسد بقدره \* والحاصل انه لا يلزم قضاء ثمانية وثلاثين الا اذا  
فرضنا فساد سنة عشر من رمضان كما ذكرنا مع فرض مصادفة اول  
القضاء لأول الحبض حتى لو لم يمكن اجتماع الفرضين لا يلزم قضاء  
ثمانية وثلاثين بل اقل ثم بعد كتابة هذا البحث رأت في هامش بعض  
النسخ منقولاً عن المصنف ما نصه هكذا اطلقوا وفي الحقيقة لا يلزم هذا المقدار  
الا في بعض صور الفصل كما اذا ابتدأت القضاء بعد مضي عشرين من  
شوال مثلا واما اذا ابتدأت من ثالثة او رابعة او نحوهما فيكفي اقل من  
هذا المقدار فكانهم ارادوا طرد بعض الفصل بالتسوية تسبيرا على المفتي  
والمفتي باسقاط مؤنة الحساب فتي تعانت وقاست مؤنة فلما سهل  
بالحقيقة انتهى ( وان كانت شهر رمضان تسعة وعشرين ) والمسئلة تعالىها  
( تعفى في الوصل اثنين وثلاثين ) لاننا تبينا تجاوز الصوم في اربعة  
عشر وبفساده في خمسة عشر فيلزمها قضاء خمسة عشر ثم لا يجزئها الصوم  
في سبعة من اول شوال لانها بقية حيضها على تقدير حيضها باحد  
عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ولا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها  
في يوم كما في بعض الواضع عن المصنف قلت مقتضى هذا التقرير انها تعفى  
ثلاثة وثلاثين وهكذا رايه معسما به في المحيط للسرخسي لكن لا ينبغي ان  
السيعة التي هي بقية حيضها تصوم منها ستة وتفطر اليوم الاول لانه  
يوم الفطر كما هي فلذا اقتصر في المن على اثنين وثلاثين وهو الذي  
رايه بخط بعض العلماء عن مقصد الطالب معزيا الى المصدر المشهور  
( وفي الفصل سبعة وثلاثين ) تجاوز ان يوافق صومها ابتداء حيضها

فلا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ثم لا يجزئها في  
 احد عشر ثم يجزئها في يوم محرم خمس وعشرون هذا ما قدمناه في  
 الفصل الاول من البحث السدي ذكرناه انفا في الفصل مع  
 كون الشهر ثلاثين ( وان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان  
 ثلاثون فتقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين ) لاحتمال ان يكون يوم  
 العيد اول طهرها واما في الفصل فلا احتمال ان يوافق ابتداء القضاء بيان  
 ذلك اما في الوصل فلا احتمال ان حيضها خمسة من اول رمضان بقية الحيض  
 ثم طهرها خمسة عشر ثم حيضها عشرة فالقاسد خمسة عشر فاذا  
 فتحتها موصولة بيوم العيد اول طهرها ولا تصومه ثم يجزئها الصوم  
 في اربعة عشر ثم لا يجزئ في عشرة ثم يجزئ في يوم والجملة خمسة  
 وعشرون وان فرض ان حيضها عشرة من اول رمضان وخمسة من اخره  
 تصوم اربعة من اول شوال بعد يوم الفطر لانجزئها لانها بقية حيضها  
 ثم خمسة عشر تجزئها والجملة تسعة عشر والاحتمال الاول احوط فيازنها  
 خمسة وعشرون واما في الفصل فلا احتمال ان ابتداء القضاء وافق  
 اول يوم من حيضها فلا يجزئها الصوم في عشرة ثم يجزئ في خمسة  
 عشر محيط ملصا ( وان كان تسعة وعشرين تقضى في الوصل  
 عشرين ) لاحتمال ان يكون اول القضاء اول الحيض مع كون  
 الفوائت عشرة قلت وتوضيحه انها محتمل ان تحض خمسة من  
 اول رمضان وتسعة من اخره او عشرة من اوله واربعة من اخره  
 فالقاسد فيها اربعة عشر ويحتمل ان تحض في اثنا عشر كان حاضت  
 ليلة السادس وطهرت ليلة السادس عشر والقاسد فيه عشرة فعلى  
 الاول يكون اول القضاء وهو ثاني شوال اول طهرها فتصوم اربعة عشر  
 وتجزئها وعلى الثاني يكون ثاني شوال سادس يوم من حيضها فتصوم  
 خمسة لانجزئها ثم اربعة عشر فتجزيها والجملة تسعة عشر وعلى الثالث  
 يكون اول القضاء اول الحيض فتصوم عشرة لانجزئها ثم عشرة من الطهر  
 ( فتجزيها )

فتجزئها من العشرة التي عليها والجملة عشرون فعلى الاول يجزئها قضاء  
اربعة عشر وعلى الثاني تسعة عشر وعلى الثالث عشرين فتلزمها  
احتمالا ( وفي الفصل اربعة وعشرين ) لاحتمال ان الفاسد اربعة  
عشر على احد الوجهين الاولين وان القضاء وافق اول يوم من حيضها  
فتصوم عشرة لا تجزئ ثم اربعة عشر تجزئ والجملة اربعة وعشرون  
قال الصويجري همنا القضاء على ما ذكرنا في الفصول الاولين انتهى اى  
من البحث الذى قدمناه ( وان علمت ان حيضها في كل شهر مرة )  
معطوف على قوله ان لم تعلم ان دورها الخ ( وعلمت ان ابتداء النهار اول تعلم  
انه بالنهار ) الجملة على انه ابتداء بالنهار احتياطا كما مر ( تقضى اثنين  
وعشرين مطلقا ) اى وصلت او فصلت مصلا لانه اذا كان بالنهار ينسد من  
صومها احد عشر كما مر فاذا قضت مطلقا احتمل ان يوافق اول القضاء  
اول الحيض فتصوم احد عشر لا تجزئ ثم احد عشر تجزئ والجملة  
اثنان وعشرون تخرج بها عن العمدة بيقين ( وان علمت ان ابتداء  
بالليل تقضى عشرين مطلقا ) لان الفاسد من صومها عشرة فتقضى  
منهم لاحتمال موافقة القضاء اول الحيض وصلت او فصلت كما ذكرنا  
هذا كله ان لم تعلم عدد ايامها في الحيض او الطهر ( و ) اما ( ان علمت  
ان حيضها في كل شهر تسعة ) اى وطهرها بقية الشهر كما في التارخايد  
( وعلمت ان ابتداء بالليل ) فانها ( تقضى ثمانية عشر مطلقا ) وصلت  
او فصلت ( وان لم تعلم ابتداء او علمت انه بالنهار تقضى عشرين مطلقا )  
لان اكثر ما فسد من صومها في الوجه الاول تسعة وفي الثاني عشرة  
مقضى منه فذلك لاحتمال اعتراض الحيض في اول يوم من القضاء  
تارخايد ( وان علمت ان حيضها ثلاثة وثلاثين وطهرها يعمل ) طهرها  
( على الاقل ) عشرين عشر ثم ان كان رمضان تاما وعلمت ان ابتداء حيضها  
بالليل تقضى تسعة مطلقا وصلت او فصلت لانه يحتمل انها حاضت  
في اول رمضان ثلاثة ثم دامت تسعة عشر ثم حاضت الثلاثة ثم طهرت

خمس عشرة فسد من صومها ستة فإذا وصلت القضاء بجاز لها بعد  
 الفطر خمسة ثم تحيض ثلاثة فتفسد ثم تصوم يوما فتصير تسعة وإذا  
 فصلت احتمل اعتراض الحيف في أول يوم القضاء فيفسد صومها في  
 ثلاثة ثم يجوز في ستة فتصير تسعة تأخر خاتمه وإذا كان رمضان ناقصا فإذا  
 وصلت بجاز لها بعد الفطر ستة تكفيها وإذا فصلت فتقضي تسعة كما  
 في التمام ( وإن لم تعلم ابتداء ) أنه بالليل أو النهار ( أو علمت أنه بالنهار  
 نقضي اثني عشر مطلقا ) لأنه يحتمل أنها حاضت في أول رمضان فيفسد  
 صومها في أربعة ثم يجوز في أربعة عشر ثم يفسد في أربعة وقد فسد  
 ثمانية فإذا قضت موصولا جاز بعد يوم الفطر خمسة بكهنة طهرها الثاني  
 ثم يفسد أربعة ثم يجوز ثلاثة تمام الاثني عشر وإذا فصلت احتمل عروض  
 الحيف في أول القضاء فيفسد في أربعة ثم يجوز في ثمانية والجملة إذا  
 عشر كل في التأخر خاتمه وإذا كان رمضان ناقصا فإذا وصلت حاز  
 بعد يوم الفطر ستة ثم يفسد أربعة ثم يجوز يومان وبقي الكلام بحاله  
 وهذا ما أشار إليه بقوله ( وخرج ) أنت الأحكام بعد التامل ( على )  
 قياس ( ما ذكرنا أن كان ) رمضان ( ناقصا ) كما ذكرناه لك ( وإن وجب  
 عليها صوم شهرين ) متتابعين ( في كفارة القتل أو الإفطار ) إذا كانت  
 افطرت عددا في رمضان ( قبل الإبتلاء ) بالاستمرار ونسيان العادة ( إذ  
 الإفطار في هذا الإبتلاء لا يوجب كفارة لم يكن الشهية ) في كل يوم  
 لتردده بين الحيف والطهر تأخر خاتمه ( قال علمت أن ابتداء حيفها بالليل و )  
 ان ( دورها ) أي عادت ( في كل شهر ) مرة ( تصوم تسعين يوما )  
 لأنه إذا كان دورها في كل شهر يجوز صومها في عشرين من كل  
 ثلاثين فإذا صامت تسعين تيقنت بجواز ستين ( وإن لم تعلم الأول ) أي  
 ان ابتداء حيفها بالليل بأن علمت أنه بالنهار أو بالليل شيئا ( تصوم ما  
 واربعة ) بجواز ان يوافق ابتداء صومها ابتداء حيفها فلا يجوز في  
 أحد عشر ثم يجوز في تسعة عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في  
 ( تسعة )

تسعة عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في تسعة عشر فلهذا  
تسعون جاز منها سبعة وخمسون ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في  
ثلاثة فبلغ العدد مائة وأربعة جاز منها ستون يمين تأخر خاتمه ( وإن لم  
تعلّم الثاني ) أي أن دورها في كل شهر لكن تعلم أن ابتداء بالليل ( تصوم  
مائة ) لانا نجعل ح حيضها عشرة وطهرها خمسة عشر وكلما صامت خمسة  
وعشرين جاز منها خمسة عشر فإذا صامت مائة جاز منها ستون يمين تأخر خاتمه  
( وإن لم تعلمها ) أي لم تعلم أن ابتداء بالليل ولا أن دورها في كل شهر  
( تصوم مائة وخمسة عشر ) بلواز أن يوافق ابتداء الصوم ابتداء الحيض فلا  
يجزئها في أحد عشر ثم يجزئها في أربعة عشر وهكذا أربع مرات  
ثم لا يجزئها في أحد عشر ثم يجزئها في أربعة فبلغ العدد مائة وخمسة  
عشر جاز منها ستون كما في التأخر خاتمه ( وإن وجب عليها صوم ثلاثة  
أيام ) متتابعة ( في كفارة يمين ) وعلمت أن ابتداء حيضها بالليل تصوم  
خمس عشرة ) لاحتمال أن يوافق ابتداء صومها لأربع عشر من طهرها  
فلا يجزئها صوم يومين لعدم التتابع ثم لا تجزئها عشرة ثم تجزئها ثلاثة مص  
أي لأن هذه الثلاثة طهر يميننا وقد صامت متتابعة فصحت عن كفارة  
اليمين وإنما لم يؤخذ لها يوم مما بعد العشرة مع اليومين قبلها لأن الحيض  
ها ينقطع التتابع لأنها يمينها صوم ثلاثة خاتمة عن الحيض بخلاف  
الشهرين في كفارة أقتل ( أو تصوم ثلاثة أيام ثم تفطر عشرة ثم تصوم  
ثلاثة ) لتيقنها بأن إحدى الثلاثين وافقت زمان طهرها تجاوزت عن  
الكفارة محيط ( وإن لم تعلم ) أن ابتداء حيضها بالليل ( تصوم ستة عشر )  
بلواز أن الباقي من طهرها حين شرعت في الصوم يومان فلا تجزئان  
لانقطاع التتابع ثم لا يجزئها في أحد عشر ثم يجزئ في ثلاثة والجملة ستة  
عشر تأخر خاتمه ( أو تصوم ثلاث وتفطر خمسة وتصوم أربعة ) لاحتمال أن  
اليوم الثالث من الثلاثة الأولى وافق ابتداء حيضها ففسد اليوم المأذون  
عشر وهو أول الأربعة الأخيرة فإذا صامت بعد ثلاثة وسمت



متابعة في طهر بقينا ( او على قلبه ) بان تقدم الاربعه وتؤخر الثلاثة  
 ( وان وجب عليها قضاء عشرة من رمضان تصوم ضعفا ) اذا علمت  
 ان ابتداء حيضها بالليل والا فاحدا وعشرين اى لاحتمال ان يوافق اول  
 القضا اول الحيض فيفسد صوم احد عشر ثم يجزئها صوم عشرة ثم  
 ( اما ) ان تصوم ( متابعا ) كما ذكرنا عشرة بعد عشرة ( او تصوم  
 عشرة في عشرة من شهر مثلا ) كالعشر الاول من رجب ( ثم تصوم  
 مثله في عشر اخر من شهر اخر ) كالعشر الثانى من شعبان للتيقن بان  
 احدى العشرتين طهر لكن هذا اذا كان دورها في كل شهر كما في  
 النارخايبه والا فيجزئها ان تصوم عشرة ثم تفطر خمسة عشر ثم تصوم  
 عشرة نامل ( وهذا الاخير ) اى صوم الضعف في عشر اخر من شهر  
 اخر ( يجزئ فيما دون العشرة ايضا ) اى اذا كان عليها قضاء تسعة  
 من رمضان مثلا تصومها في عشر من شهر ثم تصومها في عشر  
 اخر من شهر اخر وكذا الثمانية والاقول وانما خص ذلك بالاخير لان قضاء  
 الضعف متابعا لا يكفي فانها اوصايت ثمانية عشر ضعف التسعة احتمل  
 ان يوافق اول الحيض اول القضاء فتصوم عشرة لانجزئها ثم ثمانية تجزئها  
 ويبقى عليها يوم اخر وكذا او كان عليها ثلاثة مثلا فصايت ضعفا ستا  
 لانجزئها شئ منها لاحتمال وقوعها كلها في الحيض وكذا الاربعه  
 والخمسة نعم لو علمت ان حيضها ثلاثة اواربعه مثلا من كل شهر وباقيته  
 طهر ولا تعلم محلها ففقتها موصولة تصوم ضعف ايامها ونجزئها  
 او تصومها في عشر من شهر ثم تصوم مثاها في عشر اخر من شهر  
 اخر ( وان طاعت رجعا ) ولا تعرف مقدار حيضها في كل شهر ( يحكم  
 بانقطاع الرجعة بمضى تسعة وثلاثين ) لاحتمال ان حيضها ثلاثة وطهرها  
 خمسة عشر ووقوع الطلاق في اخر اجزاء الطهر فتتقضى العدة بثلاث  
 حيض بينها طهر ان كما في النارخايبه ( وهذا ) المذكور من اول الفصل  
 الى هنا ( حكم الاضلال العام ) اى اضلال العدد والمكان بحيث تكون

في كل يوم مترددة بين الحيض والطمهر ( وما يقرب به ) اي ما يقرب من  
 العام كان علمت عدد ايامها لمكن اضلت مكانها في جميع الشهر كما مر  
 تميله وحكمه ( واما الخاص ) وهو الاضلال في المكان فقط كان علمت  
 عدد ايامها واضلت مكانها في بعض الشهر كالعشر الاول منه مثلا  
 والاضلال في العدد فقط مع العلم بالمكان ( فوقوف على مقدمة وهي  
 اراضت امرأة ايامها في ضعفها او اكثر ولا يتيقن ) هي ( في يوم منها  
 بحيض ) كما اذا كانت ايامها ثلاثة فاضلتها في ستة او اكثر ( بخلاف ما  
 اذا اضلت في اقل من الضعف مثلا اذا اضلت ثلاثة في خمسة فانها  
 يتيقن بالحيض في اليوم الثالث ) من الخمسة فانه اول الحيض واخره  
 اووسطه يتيقن فتترك الصلاة فيه ( فنقول ) في التفرع على ذلك وهو  
 ايضا من اضلال المكان مع العلم بالعدد ( ان علمت ان ايامها ثلاثة  
 فاضلتها في العشرة الاخرة من الشهر ) بان لم يقاب على ظننا موضعها  
 من العشرة ( تصلي من اول العشرة بالوضوء او وقت كل صلاة ) اوكل  
 صلاة على الاختلاف بين المشايخ تاريخية ( ثلاثة ايام ) للتردد فيها  
 بين الحيض والطمهر يحيط ( ثم تصلي بعدها الى اخر الشهر بالاغتسال او وقت  
 كل صلاة ) للتردد فيه بين الحيض والطمهر والخروج من الحيض محبط  
 ( الا اذا تذكرت وقت خروجها من الحيض ) بان تذكرت انها كانت  
 تطهر في وقت العصر مثلا ولا تدري من اي يوم ( فتغتسل في كل  
 يوم في ذلك الوقت مرة ) فتصلي الصبح والطمهر بالوضوء للتردد بين  
 الحيض والطمهر ثم تصلي العصر بالغسل للتردد بين الحيض والخروج منه ثم  
 تصلي المغرب والعشاء والوتر بالوضوء للتردد بين الحيض والطمهر ثم تغتسل  
 هكذا في كل يوم مما بعد الثلاثة ( وان ) اضلت ( اربعة ) في عشرة  
 فتصلي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالاغتسال الى اخر العشرة (  
 لما ذكرنا ) وقس عليه الخمسة ( اذا اضلتها في ضعفها فتصلي خمسة من اول  
 العشرة بالوضوء والباقي بالغسل ) وان ( اضلت عددا في اقل من ضعفه كما لو

اضلّت ( ستة في عشرة تتيقن بالحيض في الخامس والسادس ) فتدع الصلاة فيهما لانهما اخر الحيض او اوله او وسطه ( وتنفعل في الباقي مثل ما سبق ) فتصلي اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم اربعة من اخرها بالغسل لوهم خروجها من الحيض في كل ساعة منها محيط ( وان ) اضلّت ( ساعة فيها ) اى في العشرة ( تتيقن في اربعة بعد الثلاثة الاول بالحيض ) فتصلي ثلاثة من اول العشرة بالوضوء ثم تترك اربعة ثم تصلي ثلاثة بالغسل ( وفي ) اضلال ( الثمانية ) في العشرة ( تتيقن بالحيض في ستة بعد ) اليومين ( الاولين ) فتدع الصلاة فيها وتصلي يومين قبلها بالوضوء ويومين بعدها بالغسل ( وفي ) اضلال ( التسعة ) في عشرة تتيقن ( بتأنيته بعد الاول ) انها حيض فتصلي اول العشرة بالوضوء وتترك ثمانية وتصلي اخر العشرة بالغسل \* ولم يذكر اضلال العشرة في مثلها لانه لا يتصور ثم اشار الى الاضلال بالعدد مع العلم بالمكان بقوله ( وان علمت انها تطهر في اخر الشهر ) بان كانت لا تدري عدد ايامها لكن علمت انها تطهر من الحيض عند انسلاخ اخر الشهر ( فانت ) في بعض النسخ قال اى فتصلي الى ( عشرين في طهر يمين ) ويانها زوجها لان الحيض لا يزيد على عشرة ( ثم في ساعة بعد العشرين تصلي بالوضوء ) ايضا اوقت كل صلاة ( للشك في الدخول ) في الحيض لانها في كل يوم من هذه السبعة متحدة بين الطهر والدخول في الحيض لاحتمال ان حيضها الثلاثة الناقية فقط او مع شيء مما قبلها او جميع العشرة ( وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة للتيقن بالحيض ثم تغتسل في اخر الشهر ) غسلا واحدا لان وقت الخروج من الحيض معلوم لهما وهو عند انسلاخ الشهر تأريخا به ( وان علمت انها ترى الدم ادا تجاوز العشرين ) اى علمت ان اول حيضها اليوم الحادى والعشرون ( ولا تدري كم كانت ) عدة ايامها ( تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين ) لان الحيض لا يكون اقل من ثلاثة ( ثم تصلي بالغسل الى اخر الشهر ) ( لوهم )

وهم الخروج عن الحيض وتعيد صوم هذه العشرة في عشرة أخرى  
 ن شهر آخر محيط ( وعلى هذا يخرج سائر المسائل ) ومن رام الزيادة  
 على ذلك فليرجع إلى المحيط والتأخر فيه ( وإن اضلت عادت في النفاس  
 إن لم يجاوز الدم أربعين فظاهر ) أي كله نفاس كيف كانت عادته  
 ونترك الصلاة والصوم لما عرفت في الفصل الثاني فلا تقضى شيئا من  
 الصلاة بعد الأربعين ( فإن جاوز ) الأربعين ( تحرى ) بفتح أوله أصلا  
 تحرى ( فإن لم يغلب عليها على شيء ) من الأربعين أنه كان عادة لها  
 ( قضت صلاة الأربعين ) لجواز أن نفاسها كان ساعة تأخرت فيه ولأنها  
 لم تعلم كم مادتها حجة ترد أنها عند المجاوزة على الأكثر ( فإن قضتها في  
 حال استقرار الدم تعيد بعد عشرة أيام ) لاحتمال حصول القضاء أول  
 مرة في حالة الحيض والاحتياط في العبادات واجب تأخرت فيه ﴿ نفسيه ﴾  
 لم أر من ذكر حكم صومها إذا اضلت عادت في النفاس والحيض معا  
 وتخريجه على ما مر أنها إذا ولدت أول ليلة من رمضان وكان كاملا  
 وعلمت أن حيضها يكون بالليل أيضا تصوم رمضان لاحتمال أن نفاسها  
 ساعة ثم إذا قضت موصولا تقضى تسعة وأربعين لأنها تقطع يوم  
 العيد ثم تصوم تسعة فتعلم أنها تمام نفاسها ولا تجزئها ثم خمسة عشر  
 هي طهر فتجزئ ثم عشرة فتعلم الحيض ولا تجزئ ثم خمسة عشر هي  
 طهر فتجزئ والجملة تسعة وأربعون صحيح منها ثلاثون وأول ولدت نهارا  
 وعلمت أن حيضها بالنهار أو لم تعلم تقضى اثنين وستين لأنها طهر يوم  
 العيد ثم تصوم عشرة لا تجزئ لاحتمال أنها أحرم ثم تصوم  
 خمسة وعشرين تجزئها منها أربعة عشر ولا تجزئ أحد عشر ثم  
 تصوم خمسة وعشرين كذلك فقد صح أنها في الطهرين ثمانية وعشرون  
 ثم تصوم يومين تمام الثلاثين والجملة ثمان وستون وعلى هذا يستخرج  
 حكم ما إذا قضته موصولا وما إذا كان الشهر ناقضا وما إذا سلم بعد  
 أيام حيضها فقط وغير ذلك عند التأمل ونسبها لما مر من القواعد

والفروع والله تعالى الموفق ( وان اسقطت سقطا ولم تدر انه مستين  
 الخاق اولا بان اسقطت في المخرج مثلا وكان حيضها عشرة وطهرها  
 عشرين ونفاسها اربعين وقد اسقطت ( في اول يوم ( من اول ايام  
 حيضها ترك الصلاة عشرة ) لانها فيها اما حائض او نفاس لان السقط  
 ان كان مستين الخاق فهي نفاس والا فهي حائض فلم تكن الصلاة واجبة  
 عليها بكل حال محيط ( ثم تغتسل ) لاحتمال الخروج من الحيض ( وتصلي )  
 بالوضوء لكل وقت ( عشرين ) يوما ( بالشك ) لتردد حالها فيها بين الطهر  
 والنفاس ( ثم ترك الصلاة عشرة ) بيقين لانها فيها اما حائض او نفاس  
 ( ثم تغتسل ) اتمام مدة الحيض والنفاس ( وتصلي عشرين بيقين ثم  
 بعد ذلك دأبها حيضها عشرة وطهرها عشرون ان اسقر الدم واو  
 اسقطت بعد مارات الدم في موضع حيضها عشرة ) يعني رات الدم  
 عشرة على عادتها ثم اسقطت ( ولم تدر ان السقط مستين الخاق اولا  
 تصلي من اول مارات ) قبل الاسقاط ( عشرة بالوضوء بالشك ) لان  
 تلك العشرة اما حيض ان كان السقط غير مستين واما استحضاضة ان  
 كان مستينا فلا ترك الصلاة فيها قالت وهذا ان علمت بعاقبتها ظاهر والا  
 ترك الصلاة لرؤيتها الدم في ايامها ثم اذا اسقطت ولم يدين حاله يلزمها  
 القضاء للشك المذكور ( ثم تغتسل ) لاحتمال الخروج من حيض ( ثم  
 تصلي بعد السقط عشرين يوما بالوضوء بالشك ) لتردد حالها بين النفاس  
 والطهر تأرخا فيه ( ثم ترك الصلاة عشرة بيقين ) لانها اما نفاس او حائض  
 تأرخا فيه ( ثم تغتسل ) لاحتمال الخروج من حيض ( وتصلي عشرة  
 بالوضوء بالشك ) لتردد حالها بين الطهر والنفاس تأرخا فيه ( ثم تغتسل )  
 لاحتمال خروجها من نفاس بتمام الاربعين ( ثم تصلي عشرة بالوضوء  
 بيقين ) اتفق الطهر تأرخا فيه ( ثم تصلي عشرة بالشك ) لتردد حالها  
 فيها بين الحيض والطهر ثم تغتسل وهكذا دأبها ان تغتسل في كل  
 وقت تنوهم اه وقت خروجها من الحيض او النفاس تأرخا فيه ثم اعلم  
 ( اه )

انه نقل بعضهم عن الخلاصة في تقرير هذه الصورة ان عليها الصلاة  
من اول مارات عشرة ايام بالوضوء بالشك ثم تعتسل ثم تصلي بعد  
السهقط عشريين يوما بالوضوء بالشك ثم تترك الصلاة عشرة بيقين ثم  
تعتسل وتصلى عشرة بالوضوء باليقين انتهى واثبت ترى ان في اخر العبارة  
مخالفة لما في المتن وتقصانا وعن هذا والله اعلم قال في الفتح وفي كثير  
من نسخ الخلاصة غلط في التصوير هنا من النسخ فاجتز منه انتهى  
ايكن الذي رايته في نسخة الخلاصة التي عني موافق لما ذكره المص  
في منه بلا حذف شيء سوى قول المص اخرا ثم تصلي عشرة بالشك  
والله تعالى اعلم الفصل السادس في احكام الدعاء الثلاثة ( المذكورة  
اما احكام الحيض ثانيا عشر ) علي ما في النواة وغيرها واوصلها في  
البحر الى اثنين وعشرين ( ثمانية بشرك فيها التناس ) واربعة مختصة  
بالحيض وجعلها في البحر خمسة ( الاول ) من المشتركة ( حرمة الصلاة )  
فرضا او واجبا او سنة او نفلا ( والسجدة ) واجبة كانت كسجدة  
التلاوة او لا كسجدة الشكر وهذا معنى قوله ( مطلقا وعدم وجوب  
الواجب ) بعم المكتوبات والوتر ( منها اداء وقضاء ) اي من الصلاة  
وكذا سجدة التلاوة فلا تجب على المائض والمثمناء بالتلاوة او السماع  
( ايكن تسحب لها اذا دخل وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند  
مسجد بيتها ) هو محل عنته للصلاة فيه وفيه اشارة الى انه لا يعطى له  
حكم المسجد وان صح اعتكاف المراه فيه ( مقدار ما يمكن اداء الصلاة  
فيه تسبح وتحمدا ) اثلا تزل عنها عادة العادة وفي رواية يكتب لها  
احسن صلاة تصلي ( والمعتبر ) في حرمة الصلاة وعدم وجوبها ( في كل  
وقت آخره مقدار المخرجة اي قولنا الله ) بدون اكر عند الامام  
( فان حاضرت فيه سقط عنها الصلاة ) اداء وقضاء ( وكذا اذا انقطع  
مما يجب حضارها ) هذا اذا انقطع لاكثر مدة الحيض والا فلا يجوز  
الوضوء ما لم تدرك زما يسع النفل ايضا ( وقد سبق ) ان ذل

( في ) الفصل الثالث ( فصل الانقطاع وكذا ) الكاف للمفاجأة اى اول ما  
 رات الدم ترك الصلاة مبتدأة كانت او معتادة ( هذا ظاهر الرواية  
 وعليه اكثر المشايخ وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى في غير رواية الاصول  
 لان ترك المبتدأة ما لم يستمر الدم ثلاثة ايام قال في البحر والصحيح الاول كاعتاده  
 ( وكذا ) ترك الصلاة ( اذ جاوز عادتها في عشرة ) قال في المحيط وهو  
 الاصح وهو قول الميداني وقال مشايخ بلخ تؤمر بالاغتسال والصلاة  
 اذا جاوز عادتها واما اذا زاد على العشرة فلا ترك بل تقضى ما زاد على  
 العادة كما يأتي ( او ابتداء ) الدم ( فلها ) اى قبل العادة فانها ترك  
 الصلاة كما راته لاحتمال انتقال العادة ( الا اذا كان الباقي من ايام طهرها  
 ما او ضم الى حيضها جاوز العشرة مثلا امرأة عادتها في الحيض سبعة  
 وفي الطهر عشرين رات بعد خمسة عشر من طهرها دما تؤمر بالصلاة  
 الى عشرين ) لان الظاهر انها ترى ايضا في السبعة ايام عادتها فاذا  
 رات قبل عادتها خمسة يزيد الدم على العشرة واذا زاد عليها ردت الى  
 عادتها فلا يجوز لها ترك الصلاة قبل ايام عادتها هذا ما طهره وقال  
 المصنف هكذا اطلقوا لكن ينبغي ان يقيد بما اذا لم يسع الباقي من الطهر  
 اقل الحيض والطهر والا فلا شك في ان من عادتها ثلاثة في الحيض  
 واربعون في الطهر اذا رات بعد العشرين تؤمر بترك الصلاة انتهى  
 اى لان ما راه بعد العشرين او استمر حتى بلغ ثلاثا يكون حيضا قطعا  
 لانه تقدمه طهر صحيح وما بعد هذه الثلاث الى ايام العادة طهر صحيح  
 ايضا فيكون فاصلا بين الدمين ولا يضم الى الدم الثاني وح فلا يكون  
 الثاني شوازا للعشرة حتى ترد لعادتها ( ولو رات بعد سبعة عشر تؤمر  
 بتركها ) من حين رات لان عادتها سبعة وقد رات قبلها ثلاثة لم يزد  
 على العشرة فيحكم بانتقال العادة ولا ينظر الى احتمال ان ترى ايضا بعد  
 ايام عادتها فترد الى عادتها وتكون الثلاثة استعاضة لانه لا يترك بعد  
 فاذا ترك الصلاة فيها تأمل ( ثم ) عطف على قوله وكذا رات الدم  
 ( ترك )

ترك الصلاة ( اذا انقطع قبل الثلاثة ) اى لم يبلغ اقل مدة الحيض  
 ( او جاوز بعد العشرة في المعتادة تؤمر بالقضاء ) اما المبتدأة فلا تقضى  
 شيئاً من العشرة وان جاوزها لان جميع العشرة يكون حيضاً لعدم عادة  
 ردائها ( وان سمعت السجدة ) او تلاها ( لا سجدة عليها ) لعدم الاهلية  
 ( الثانى ) من الاحكام ( حرمة الصوم مطلقاً ) فرضاً او نفلاً ( اكره  
 يجب قضاء الواجب منه فان رأت ساعة من نهار واقبل الغروب  
 نسد صومها مطلقاً ) فرضاً او نفلاً ( ويجب قضاؤه ) لان النفل يلزم  
 الشروع ( وكذا او شرعت في صلاة التطوع او السنة تقضى ) لما قلنا  
 بالافرق بين الشروع في الصوم او الصلاة اقول وهذا  
 هو المذكور في المحيط وغيره وفرق بينها صدر الشريعة فلم يجب  
 في الصوم وصريح في البحر بان ما قاله غير صحيح لما في  
 التفخيم والنهاية والاستيعاب من عدم الفرق بينهما ومثله في الدرر  
 ( و ) او شرعت في صلاة الفرض فحضت ( لا ) تقضى لان صلاة  
 الفرض لا تجب بالشروع وقد اسقط الشارع عنها ادائها وكذا قضاءها  
 لخرج بخلاف صوم الفرض فانه واجب القضاء ( وكذا اذا وجبت )  
 النذر ( على نفسها صلاة او صوماً في يوم حضت فيها ) الاولى فيه  
 في اليوم ( يجب القضاء ) لصحة النذر ( واو وجبت في ايام الحيض )  
 ان قالت لله على صوم او صلاة كما في يوم حضى ( لا يلزمها شيء )  
 عدم صحة النذر ( والثالث حرمة قراءة القرآن ولو دون اية ) كما صححه  
 صاحب الهداية وقاضى خان وهو قول الكرخى وقال الطحاوى يباح  
 مادونها وصححه في الخلاصة ورجع في البحر الاول لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئاً من القرآن ( اذا قصدت القراءة  
 ان لم تقصد ) بل قصدت اسماء او الذكر ( بنى الآية الضويلة كذلك )  
 في تحريم وهذا هو المفهوم من اكثر الكتب كالمحيط والخلاصة فاناراه المص  
 ( و ) اما عدم قصد القراءة ( في القصيرة ) قال في الخلاصة كما يرى



على اللسان عند الكلام (كقوله تعالى ثم نظر) او لم يولد (او مادون  
 الآية كبسم الله للتيمن) عند ابتداء امر مشروع (والحمد لله للشكر فيجوز)  
 كذا في الخلاصة ومقتضاها ان قصد التيمن او الشكر في بسم الله الرحمن الرحيم  
 والحمد لله رب العالمين لا يجوز لان كلا اية تامة غير قصيرة الا التي في  
 سورة النمل فانها بعض اية لكن صرح الزيلعي بانه لا بأس بذلك بالاتفاق  
 ونقل في الفتح كلام الخلاصة ثم قال وغيره اى غير صاحب الخلاصة  
 لم يقيد عند قصد التناء والدعاء بمادون الآية فصرح بجواز قراءة الفاتحة  
 على وجه التناء والدعاء انتهى وفي العيون لابي الايث واو قرأ الفاتحة على  
 سبيل الدعاء او شيئا من الايات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا  
 بأس به انتهى واختاره السلواني وفي غايه البيان انه المختار لكن قال  
 الهندواني لافني بهذا وان روى عن ابي حنيفة انتهى ومفهوم ما في  
 العيون ان ما ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي لهب لا تؤثر فيه نية الدعاء  
 وهو ظاهر ومفهوم الرواية معتبر ورجح في البحر ما قاله الهندواني وهو  
 ما مشى عليه المصنف هنا لكن حيث علمت ان الجواز مروى عن صاحب  
 المذهب ورجحه الامام السلواني وغيره فينبغي اعتقاده وهو المتبادر من  
 كلام الفتح السابق (والعلمة) اذا حاضت ومثلها الجنب كما في البحر عن  
 الخلاصة (تقطع بين كل كائين) هذا قول الكرخي وفي الخلاصة  
 والنصاب وهو الصحيح وقال الطحاوي تعلم نصف اية وتقطع ثم تعلم  
 نصف اية لان عند الحزمة مقيدة بآية تامة كما في النهاية لكن اعترضه  
 في البحر بان الكرخي يمنع مما دون نصف اية وهو صادق على الكلمة  
 واجاب في التهرباته وان منع مما دون نصف اية لكنه مقيد بما به يسمى  
 تارئا وبالكلمة لا بعد قارئنا انتهى ولذا قال يعقوب باشا ان مراد الكرخي  
 مادون الآية من المركبات لا المفردات لانه يجوز المعلمة تعالىه كلمة كلمة  
 انتهى وتامد فيما علة على البحر (وتكره قراءة التوراة والانجيل والزبور)  
 لان الشكل كلام الله تعالى الاما يبدل منها زيلعي وهو الصحيح خلافا لما  
 (و)

الخلاصة من عدم الكراهة كما في شرح الشية وقممه فيما علقناه على  
بحر ويظهر منه ان ما نسخ حكمه وتلاوته من القرآن كذلك بالاولى ان  
تبدل فيه خلافا لما بعثه الخبير الرملي (و غسل الفم لا يفيد) حل القراءة  
كذا غسل اليد لا يفيد حل المس هذا هو الصحيح كما في البحر عن غاية  
بيان (ولا يكره التمجى) بالقرآن حرفا حرفا او كلمة كلمة مع القطع كما مر  
(و) لا (قراءة الفتوى) في ظاهر المذهب كما قدمناه (و) لا (سائر  
لاذكار والدعوات) لكن في الهداية وغيرها في باب الاذان استحباب  
اوضوء اذكر الله تعالى وترك المستحب لا يوجب الكراهة بحر (و) لا  
(النظر الى المصحف) لان الجنابة لا تعل العين قبح (والربع حرمة مس  
ما كتب فيه آية تامة) فلا يكره مادونها كما في القسمين فلت ويذهب  
ان يجري فيه الخلاف المار في القراءة بالاولى لان المس يحرم بالحدث الاصغر  
بخلاف القراءة فكانت دونه تامل وفي الدر واختلفوا في مسه بغير اعضاء  
الطهارة والمنع اصح (واودرهما اولهما و) مس (كتب التسمية  
كالنفسير والحديث والفقهاء) لانها لا تخلوا من آيات القرآن وهذا التعليل يمنع  
مس شروح النحو ايضا قبح لكن في الخلاصة يكره مس كتب الاحاديث  
والفقهاء للمحدث عندهما وعند ابي حنيفة الاصح انه لا يكره وفي الدر  
والفرغ خص المس باليد في الكتب الشرعية الا التفسير وفي السراج  
والاستحباب ان لا ياخذها بالكم ايضا بل يتوضأ كلما احب وهذا اقرب الى  
التعظيم انتهى بحر (وبياضه وجملته المتصل) هذا خاص بالمصحف ففي  
السراج لا يجوز مس آية في لوح او درهم او حائط ويجوز مس غير  
موضع الكتابة بخلاف المصحف فان الكل فيه تبع القرآن وكذا كتب  
التفسير لا يجوز مس موضع القرآن منها ولا ان يس غمره كذا في الايضاح  
انتهى واقره في البحر (واو مسه) اني ما ذكر (بمعاثل منفصل) بجلد غير  
مخيط به وهو الصحيح وعليه الفتوى وقبل يجوز بالمتصل به كما في السراج  
(واو كنه مجاز) وما ذكره في الكم هو ما في المبطل لكن في الهداية الصحيح

الكراهة وفي الخلاصة وكرهه عامة المشايخ قال في البهر فهو معارض  
 لما في المحبط فكان هو اولى وفي الفتح المراد بالكراهة التحريمية ( ويجوز  
 مس ما فيه ذكر ودعاء ) قال ابن القيم واما مس ما فيه ذكر فاطلقة عامة  
 المشايخ وكرهه بعضهم قال في الهداية ويكره المس بالكم وهو الصحيح  
 وقال في الكافي والمحبط وماتهم على انه لا يكره ثم ذكر دايله فاخبرناه  
 ( واكره لا يستحب ولا يكره ) المائصل ( القرآن ولا الكتاب الذي في  
 بعض سطوره اية من القرآن وان لم تقرأ ) ثم لما اذا كان الصحيفة على  
 الارض فقال ابو الايث لا يجوز وقال القدوري يجوز قال في الفتح وهو  
 اقبس لانه مس بالقل وهو واسطة منفصلة فكان ككتاب منفصل الا انه  
 يمس به بيده ( وغسل اليد لا ينفع ) في حل المس هو الصحيح كما مر  
 ( والخامس حرمة الدخول في المسجد ) واو للصور بلا مكث ( الا في  
 الضرورة كالخوف من السبع والفس والبرد والعطش والاولى ) عند  
 الضرورة ( ان يتم ثم تدخل ويجوز ان تدخل مصلي العبد ) والبنائز  
 لما في الخلاصة من ان الاصح انه ليس لهما حكم المسجد انتهى الا في  
 صحة الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة كما في الخانية ( وزيارة القبور )  
 صاف على ان تدخل ( والسادس حرمة الطواف ) واوقعه صريح واثبت  
 وعليها بدنة ( والسابع حرمة الجماع واستمتاع ما تحت الازار ) يعني ما بين  
 سرة وركبة واو بلا شهوة وحل ما عداها مطلقا وهل يحل النظر ومباشرة حاله  
 فيه تردد كذا في الدر وروعهما التردد في حواشيا عليه يحل الثاني دون  
 الاول ( وثالث الحرمة باخبارها ) وحرر في البهر ان هذا اذا كانت  
 عفيفة او غلب على طمعه صدقها اما لو فاسقة ولم يغلب صدقها  
 بان كانت في غير اوان حياضها لا يقبل قولها اتفاقا ( وان جاءها طمحين  
 اثما وحليهما اتوبة والاستغفار ) واو احدهما طائعا ولا حرم مكرها ان  
 الطائعين ومنه سراج ( ويستحب ان يصدق بدنيار ان كان ) الجماع  
 ( في اول الحيض ونسبه ان كان في اخره ) او وسطه كذا قال  
 ( بعضهم )

بعضهم وقيل ان كان الدم احمر فدينار او اصفر فبنصفه سراج قال  
 في البحر ويدل له ما رواه ابو داود والحاكم وصححه اذا واقع الرجل اهله  
 وهي حائض ان كان دما احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق  
 بنصف دينار انتهى قال في السراج وهل ذلك عليه وحده او عليهما  
 الط الاول ومصرفه مصرف الزكاة (ويكفر مستحله) وكذا مستحل  
 وطى الدبر عند الجمهور مجتنب وقيل لافي المسئنين وهو الصحيح خلاصة  
 وعليه الممول لانه حرام لغیره وقمة في الدر والبحر ( والثاني وجوب  
 الغسل او التيمم ) بشرطه ( عند الانقطاع واما الاربعه ) المختصة  
 بالحائض ( واولها تعلق انقضاء العدة به ) اما السائل فيوضع الحمل وان  
 لم تدم النفاس وصوره في السراج بما اذا قال اذا ولدت فانت طالق فولدت  
 لا بد من ثلاث حيز من بعد النفاس تامل ( وثانيها الاستبراء ) صورته لو  
 استمرى جارية حاملا فقبضها ووضعت عنده ولدا وبقي راد احمر في بطنها  
 فادم الذي بين الوالدين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الثاني سراج وكذا  
 لو تهرى حاملا فولدت قبل ان يقبضها لاند بعد القبض من حيضة بعد النفاس  
 ( وثالثها الحكم ببلوغها ) ولا يتصور ذلك في النفاس لانه يحصل قبله بالحمل  
 سراج ( ورابعها الفصل بين طلاق السنة والبدن ) لان السنة فحين اراد ان  
 يطلقها اكثر من طلقه ان يفصل بين كل طائفتين بحيضة اما الفصل بالنفاس فلا  
 يصور لانقضاء العدة بالوضع له واما الطلاق في النفاس فانه يدعى كالطلاق في  
 الحيض كما في الاق البحر وزاد في البحر هنا كما ساءما احتص به الحيض وهو عدم  
 قطع التتابع في صوم التفرقة وزاد فقيره سادسا واما وهما ان اقله  
 ثلاثة واكثره عشرة ( واما ) القسم الثالث وهو ( الاستحاضة ) فحدث  
 ( اصغر كالرغاف ) وله احكام تأتي في تذييل في سماء به لانه تابع لهذا  
 الفصل وسكمل له فهو كالذنب ( في حكم الحيضة والحديث ) الا اصغر  
 ( اما الاول ) اي حكم الحيضة ( فتأمل فاس الا انه لا يستعمل في الصلاة  
 ولا يحرم الصوم و ) لا ( الجماع ولو قل الوضوء ) نعم لا يجب كونه بعد

ان شرط ثبوت العذر استيعابه للوقت ولو حكما وشروطه ثمانية وجودة  
 في كل وقت ولو مرة وشروط زواله تحقق الانقطاع التام في جميع  
 الوقت (حتى او انقطاع) بعد الوقت (في اثناء الوضوء او الصلاة ودام  
 الانقطاع الى اخر الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) اوجود الانقطاع  
 التام (وان عاد قبل خروج الوقت الثاني لا بعيد) اعدم الانقطاع  
 التام لان الانقطاع لم يستوعب الوقت الاول ولا الثاني وقد يكون في  
 اثناء الوضوء او الصلاة لانه او انقطع بعد الفراغ من الصلاة او بعد  
 القعود قدر المشهد لا بعيد لزال العذر بعد الفراغ كالتيتم اذا راي الماء  
 بعد الفراغ من الصلاة يجر عن المسحاح لكن قوله او بعد القعود من  
 المسائل الاثني عشرية وفيها الخلاف المشهور (واو عرض) الحدث ابتداء  
 (بعد دخول وقت فرض انظر الى احره) رجاء الانقطاع وصار  
 التاخر خائبه ينبغي له ان ينتظر الخ (فان لم ينقطع يتوضأ ويصلي ثم ان  
 انقطع في اثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) لانه لم يوجد استيعاب  
 وقت تام فلم يكن معذورا وقد صلى بالحدث ولا يجوز (وان استوعب)  
 الحدث (الوقت الثاني لا بعيد اثبوت العذر ح من ابتداء العروض)  
 والخاص ان الثبوت والسقوط كلاهما يعتبران من اول الاستمرار اذا  
 وجد الاستيعاب (وانما قلنا من ذلك الحدث اذ لو توضأ من اخر) قبول  
 وعذره منقطع (فسال من عذره نقص وضوءه وان لم يخرج الوقت) لان  
 الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينقص به بل وقع امره وانما لا ينقص  
 به ما وقع له كذا في شرح منية المصلي ونحوه في التاخر خائبه وغيرها وبه  
 علم ان قولهم ان السبيل لا ينقص وضوء المحدث بل لا بد معه  
 من خروج الوقت مختص بما اذا كان وضوءه من عذره لانه حدث  
 احر (وان لم يسلم) عذره بعد وضوءه من غيره (لا ينقص) وضوءه  
 (وان خرج الوقت) لانه ظاهرة كاملة لم يعرض مانعها (وانما قلنا  
 بعيدا اذ لو توضأ من عذره تعرض حدث احر ينقص وضوءه في الحال)

لان هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو الاول والغائط سواء بدائع ( وان ) توشأ من عذره و ( لم يعرض ) حدث اخر ( ولم يسأل من عذره ) عند الوضوء ولا بعده ( لا ينقض بخروج الوقت ) لانه طهارة كاملة قال في البحر ثم انما يبطل بخروجه اذا توشأ على السيلان او وجد السيلان بعد الوضوء اما اذا كان على الانقطاع ودام الى خروج الوقت فلا يبطل بالخروج مالم يحدث حدثا اخر او يسأل انتهى ( وان سأل الدم من احد منخره فقط فتوشأ ثم سأل من اخر انتقض وضوءه ) في الحال اعروض حدث اخر غير عذره ( وان سأل منهما فتوشأ فانقطع من احدهما لا ينقض ) مادام الوقت لان طهارته حصلت لهما جردا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرها السيلان ما بقى الوقت فهي هو صاحب عذر بالمنخر الاخر بدائع ( والجدرى ) يضم اليهم وفحمها قروح في البدن تنفط وتقيح قاموس ( والدماميل ) جمع دمل يضم الدال وقبح الميم مشددة ومخففة وهو الخراج قاموس ( قروح ) متعددة ( لا واحدة حتى لو توشأ وبعضها ) سابل وبعضها الاخر ( غير سابل ثم سأل انتقض ) وضوءه قبل خروج الوقت كما مر في المنخر ( ولو توشأ وكلاما سابل لا ينقض ) مالم يخرج الوقت ( ولو ) توشأ المعذور ثم خرج الوقت وهو في الصلاة يستأنف ( الصلاة بعد الوضوء ) ولا يبنى ( على ما صلي منها كما بهله من سعة الحدث ) لان الانتقاض ( ليس ) بخروج الوقت بل ( بالحدث السابق حقيقة ) اي الحدث الموجود حالة الوضوء او بعده في الوقت بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر بعدها مقتضاها لا مستندا كما حقيقة في الفتح ( الا ان ينقطع من الوضوء ودام ) الانقطاع ( حتى خرج الوقت وهو في الصلاة فلا ينقض وضوءه ولا تنفسه ) كما قدمناه اننا عن البحر ( ولو توشأ المعذور بعد واحد ثم سأل عذره انتقض وضوءه ) صورته بان الريائي لو توشأ والعذر منقطع ثم خرج الوقت وهو على

وضوءه، ثم جلد الوضوء ثم سال الدم انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتمد به انتهى لان الوضوء الاول لم ينتقض بخروج الوقت لما علمناه انما وانما انتقض بالسيلان بعد الوقت ( وكذا او ترضا الصلاة قبل وقتها ) قال بعضهم لا ينتقض والاصح انه ينتقض كذا ذكره الزيلعي مص اقول عبارة الزيلعي هكذا ولو ترضا اي لصحاب الاعذار في وقت الظهر للعصر يصحسون به العصر في رواية لان طهارتهم للعصر في وقت الظهر كطهارتهم للطهر قبل الزوال والاصح انه لا يجوز لهم ذلك لان هذه طهارة وقعت للطهر فلا تبقى بعد خروجه انتهى وفي الترخايبه لا يجوز بالاجماع هو الصحيح وقد ذكر فيها وفي الزيلعي وعامة الكتب او ترضا بعد طلوع الشمس له ان يصلي به الطهر عندهما لا عند اي يوسف اي لانه ينتقض عنده بدخول الوقت اما عندهما فلا ينتقض الا بالخروج ولم يوجد به علم ان ما ذكره المصنف مقرر فيما اذا ترضا في وقت صلاة مكتوبة الصلاة بعدها ينتقض تحقق خروج الوقت وكذا لدخول الوقت فلذا قال في الترخايبه لا يجوز بالاجماع اما لو ترضا قبل الوقت في وقت مهمل كما او ترضا قبل الزوال فانه يصلي به الطهر عندهما لانه لا ينتقض بالدخول كما ذكرنا وقد صرح بحكم المسئلتين كذلك في الهداية فتنبه ( وان قدر المذنب على منع السيلان بالربط ونحوه يلزمه ويخرج من العذر بخلاف الخائض كما سبق ) في الفصل الاول ( وان سال عند السجود ولم يسلم بدونه ) يخرج بحاقه ( بومئ قائما او قاعدا ) لان ترك السجود اهون من الصلاة مع الحدث فان الصلاة بايماء انها وجود حالة الاختيار في الجملة وهو في التنفل على الدابة ولا يجوز مع الحدث بخال حالة الاختيار فتح ( وكذا لو سال عند القيام ) دون القعود ( يصلي قاعدا كما ان من يجز عن القراءة او قام ) لا او قعد ( يصلي قاعدا ) وبقرأ لان القعود في معنى القيام ( بخلاف من ) كان بحيث ( او اسلق ) وصلي ( ام يسلم ) ولو صلى قائما او قاعدا سال ( فانه لا يصلي مستلقا ) لان الصلاة ( كما )

كما لا يجوز مع الحدث الا لضرورة لا يجوز مستلقيا الا لها فاسويا وترجيح  
الاداء مع الحدث لما فيه من احراز الاركان فتح ( وما اصاب ثوب المحدث  
اكثر من قدر الدرهم فعليه غسله ان كان مقيدا ) بان لا يصيبه مرة اخرى  
قال في الخلاصة وعابه الفتوى ( وان كان بحال لو غسله بحس ثانيا  
قبل الفراغ من الصلاة جاز ان لا يغسله ) وهو المختار وقيل لا يجب غسله  
كالتأويل للضرورة وقيل ان اصابه خارج الصلاة بغسله وفيها لا لعدم امكان  
التعزز منه وفي المجنبى قال القاضى او كان بحال يبقى طاهرا الى ان يفرغ  
لا الى ان يخرج الوقت فعندنا يصلى بدون غسل وعند الشافعى لا لان  
الطهارة مقدرة عندنا بفروج الوقت وعنده بالفراغ فتح ملخصا وقيل  
ان كان مقيدا بان لا يصيبه مرة اخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد  
الاخرى فلا واختاره السرخسى بعرفات بل في البدائع انه اخبار مشايخنا وهو  
الصحيح انتهى فان لم يحمل على ما في المتن فهو اسير على المحدثين  
والله المستر لكل عسير والحمد لله اولا واطرا وباطنا وصلى الله  
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

قال الشارح رحمه الله تعالى وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك ان شاء  
الله تعالى نهار الاثنين الثالث بقين من ذى القعدة الحرام سنة احدى  
واربعين ومائتين والف صلى الله عليه وآله الفقيه محمد امين ابن عمر طابدين  
صلى الله عليه وسلم والحمد لله وحده وصلى الله  
على من لا نبي بعده امين

وكان عام طبعة في مطبعة المعارف في ولاية سورية  
الجليلة في اوائل شهر رجب الفرد عام  
الاربين وثمانمائة والف



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)